جامعة قاصدي مرباح –ورقلة–
كلية الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم علوم المالية والمحاسبة

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الماستر أكاديمي
في ميدان: العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير
الشعبة: علوم المالية والمحاسبة
التخصص: مالية المؤسسة

من إعداد الطالبين:
1–حميد غالمي.
2–سفيان يحياوي.

بعنوان:

تأثير تقارير المدقق المالي في عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية

ـدراسة استبيانيه ـ

نوقشت وأجيزت علنا بتاريخ:.....

أمام اللجنة المكونة من السادة:

الأستاذ/.....رئيسا

الأستاذة/د.صديقي صفية أستاذ محاضر (أ) مشرفا

الأستاذ/.....مناقشا

السنة الجامعية:2020/2019

الاهداء

.....إلى من أعطتنا من دمها وروحها وعمرها دفعا لغد أجمل إلى الغالية.....

التي لا نرى الأمل إلا من عينيها

الحبيبة أمي

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار ...إلى من علمني العطاء دون انتظار...

إلى من أحمل اسمه بكل افتخار ...أرجوا من الله أن يمد في عمرك

لترى ثمارا قد حان قطافها بعد طوال انتظار...

والدي العزيز

إلى سندي وقوتي وملاذي بعد الله ...إلى من آثروني على أنفسهم

إخوتي وعائلتي الصغيرة

إلى القلوب الطاهرة الرقيقة والنفوس البريئة إلى رياحين حياتي

زملائي في العمل وأصدقائي

غالمي حميد

الاهداء

"قل إعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنون"

صدق الله العظيم

إلهي لا يطيب الليل إلا بشكرك و لا يطيب النهار إلى بطاعتك .. و لا تطيب اللحظات إلا بذكرك .. ولا تطيب الآخرة إلا بعفوك .. ولا تطيب الجنة إلا برؤيتك الله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة .. ونصح الأمة .. إلى نبي الرحمة ونور العالمين .. سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى من كلله الله بالهيبة والوقار .. إلى من علمني العطاء بدون انتظار .. إلى من أحمل أسمه بكل افتخار .. أرجو من الله أن يمد في عمرك لترى ثماراً قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماتك نجوم أهتدي بها اليوم وفي الغد والى الأبد"والدي العزيز"

إلى ملاكي في الحياة .. إلى معنى الحب والى معنى الحنان والتفاني .. إلى بسمة الحياة وسر الوجود إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي إلى أغلى الحبايب" أمي الحبيبة"

إلى من بهما أكبر وعليها أعتمد .. إلى شمعة متقدة تنير ظلمة حياتي .. إلى من بوجودهما أكتسب قوة ومحبة لا حدود لها .. إلى من عرفت معهم معنى الحياة إلى كل أفراد أسرتي دون استثناء.

يحياوي سفيان

الشكر والعرفان

أتوجه بالشكر لله سبحانه وتعالى الذي أرتضى أن يكون شكر الناس شكرا له...

في مثل هذه اللحظات توقف اليراع ليفكر قبل أن يخط الحروف ليجمعها في كلمات ...

تتبعثر الأحرف وبغاً أن يحاول تجميعها في سطور سطوراً كثيرة تمر في الخيال ولا يبقى لنا في نهاية المطاف إلا قليلاً من الذكريات وصور تجمعنا برفاق كانوا إلى جانبنا .....

فواجب علينا شكرهم ونحن نخطو خطوتنا الأولى في غمار الحياة

لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر الجزيل وخالص التقدير وعظيم الامتنان إلى والدي العزيزين اللذان كان لها الفضل الأكبر في دعمي ومؤازرتي بدراسة الماستر.....

كما أتقدم بالشكر والتقدير إلى جميع الأساتذة والأخوة العاملين في الجامعة وإلى كل من أعطاني باقة أمل

واخص بالذكر الدكتورة الأستاذة صديقي صفية على مجهوداتها ولما قدمته من نصائح سديدة، وتفضلها بالإشراف على هذه الدراسة، وأدعو الله أن يمتعها دوما بالصحة والعافية لتضل منبرا لطلاب العلم وخلقا وإخلاصا.

أخيرا لا يسعني في هذا المقام إلا أن أتوجه بالشكر والعرفان وعظيم الامتنان إلى كل من ساهم وساعد في إتمام وإنجاح هذه الدراسة.

غالمي حميد **يحياوي سفيان**

الملخص

حاولنا من خلال هذا البحث استخلاص دور المراجعة الخارجية وبالتحديد تقرير المدقق المالي حول جودة القوائم المالية، ولمعالجة الموضوع اعتمدنا على عينة من تقارير المدقق المالي (محافظ الحسابات) التي تتضمن رأيه إلى جانب توصيات لثلاث دورات محاسبية متتالية وذلك خلال الفترة (2017-2019).

بهدف التوصل إلى فهم أوضح للإشكالية استخدمنا أداة الاستبيان لمسيري وإطارات المؤسسة والعاملين في المجال لتسجيل مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظ الحسابات من جهة واهمية تقرير المدقق المالي وما يحتويه من توجيهات وملاحظات وتحفظات في عملية اتخاذ القرار من طرف مسير وإطارات المؤسسة.

الكلمات الافتتاحية

تقرير المدقق المالي، جودة القوائم المالية، مراجعة خارجية، مؤسسة اقتصادية، اتخاذ القرار.

Abstract

Through this research, we tried to extract the role of the external audit, specifically the financial auditor's report on the quality of the financial statements, and to address the issue we relied on a sample of financial auditor reports that include his opinion along with recommendations for three consecutive accounting sessions during the period (2017-2019).

In order to reach a clearer understanding of the problem, we used the documentation and personal interview tools for the institution’s directors and we have tried to record the extent of the institution’s ability to adhere to the guidelines of external auditor on the one hand and the importance of the financial auditor’s report and the guidance, notes, and reservations contained in the decision-making process by the organization’s manager.

Key words

Financial auditor report, quality of financial statements, external audit, economic enterprise, decision-making.

قائمة المحتويات

الإهداء ..... -

الشكر ..... -

ملخص ..... -

قائمة المحتويات I

قائمة الجداول II

قائمة الاشكال III

قائمة الملاحق VI

المقدمة ..... أ–د

الفصل الأول: تقارير المدقق الخارجي وعلاقتها باتخاذ القرار داخل المؤسسة. **01–23**

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. **02**

المطلب الأول: ماهية التدقيق المالي **02**

الفرع الأول: مفهوم التدقيق المالي. **02**

الفرع الثاني: أهداف التدقيق المالي في المؤسسة الاقتصادية. **03**

الفرع الثالث: معايير وأصناف التدقيق المالي. **04**

المطلب الثاني: واقع عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. **07**

الفرع الأول: مفهوم ومدلول اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. **07**

الفرع الثاني: أسس وأنواع اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية. **08**

الفرع الثالث: تقارير المدقق المالي وأثرها على نوع وجودة القرارات المتخذة. **13**

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة للموضوع. **20**

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة. **20**

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة. **22**

الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول أثر تقارير المدقق المالي على عملية اتخاذ القرار **24–40**

المبحث الأول: الطريقة والدراسة الإحصائية المستعملة. **26**

المطلب الأول: مراحل الطريقة الاستبيانية. **26**

المطلب الثاني: الدراسة الإحصائية المستعملة في الدراسة. **28**

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات. **29**

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة والنتائج الإحصائية المتوصل إليها. **29**

المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل أثر تقارير المدقق المالي على عملية اتخاذ القرار. **37**

الخاتمة **41**

المراجع **44**

الملاحق **46**

الفهرس **60**

قائمة الجداول

رقم الجدول	العنوان	رقم الصفحة
01	جدول الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها	27
02	جدول الاحصائيات الخاصة بالإستبيان	28
03	جدول افراد العينة حسب الجنس	29
04	جدول افراد العينة حسب العمر	30
05	جدول افراد العينة حسب المؤهل العلمي	31
06	جدول افراد العينة حسب مجال العمل	32
07	جدول افراد العينة حسب الخبرة المهنية	33
08	جدول افراد العينة حسب قطاع العمل	34
09	جدول أسئلة الاستبيان –التدقيق الخارجي–	35
10	جدول أسئلة الاستبيان –مساهمة تدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–	36

2-قائمة الاشكال

رقم الشكل	العنوان	رقم الصفحة
01	شكل بياني افراد العينة حسب الجنس	29
02	شكل بياني افراد العينة حسب العمر	30
03	شكل بياني افراد العينة حسب المؤهل العلمي	31
04	شكل بياني افراد العينة حسب مجال العمل	32
05	شكل بياني افراد العينة حسب الخبرة المهنية	33
06	شكل بياني افراد العينة حسب قطاع العمل	34
07	شكل بياني لعينة الدراسة –توزيع طبيعي–	37

3-قائمة الملاحق

رقم الملحق	العنوان	رقم الصفحة
01	استمارة الاستبيان	47-48
02	جداول احصائية التوزيع الطبيعي لعينة الدراسة مع الرسم البياني –مستخرجة من برنامج spss–	49
03	جداول إحصائية لخصائص عينة الدراسة (المعلومات الشخصية) –مستخرجة من برنامج spss–	50-51
04	جداول إحصائية لاسئلة استمارة الاستبيان (التدقيق الخارجي) –مستخرجة من برنامج spss–	52-53
05	جداول إحصائية لأسئلة الاستبيان –مساهمة تدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية–مستخرجة من برنامج spss–	54-55

مقـــدمة

أ–مقدمة:

لقد صاحب التطور الاقتصادي العالمي تطورا على المؤسسات الاقتصادية، فقد انتقلت من كونها مؤسسات صغيرة ومتوسطة ذات معاملات بسيطة إلى مؤسسات كبيرة عابرة للقارات وذات عمليات متشعبة تنفصل فيها الملكية عن التسيير(مؤسسات مساهمة–مؤسسات مالية–بورصة...إلخ)، وفي ظل توحيد القوانين والأنظمة والمعايير المحلية للمحاسبة والمالية وفق المعايير الدولية وذلك لتوحيد مضمون القوائم المالية وتسهيل قراءتها من طرف الخبراء والاقتصاديين وكل الأطراف ذوي المصلحة وكذلك لمتابعة المسيرين لهاته الشركات ومعرفة الوضعية المالية لها.

لذلك تلعب المراجعة الخارجية دورا مهما في ضبط المحاسبة والتحقق من صحة الأرقام والنتائج والمخرجات المتمثلة في القوائم المالية وتصوير المركز المالي لهاته المؤسسات للأطراف ذوي المصلحة.

ب–طرح الإشكالية:

إن انطلاق عملية التوجه إلى اقتصاد السوق بإصدار قوانين كقانون صناديق المساهمة كوسيط عن الدولة حيث تم الفصل بين الملكية العمومية والتسيير وتعديل القانون التجاري، هذا الأمر استوجب وجود رقابة خارجية تحمي أموال الدولة والمستثمرين، هنا بدأت تتجلى أهمية التدقيق المالي وأهمية صحة القوائم المالية ومدى إمكانية الاعتماد عليها في العملية التسييرية واتخاذ القرارات الاستراتيجية.

بناءا على ما سبق يمكن صياغة إشكالية موضوع البحث في السؤال الرئيسي:

ما مدى تأثير تقارير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية؟

وبالتالي تتفرع عنه الأسئلة الفرعية التالية:

هل تعتمد المؤسسة على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.

هل يعتبر تقرير المدقق المالي **"**محافظ الحسابات**"** وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.

ما هو تأثير التقرير المالي لمحافظ الحسابات على المراجعة الداخلية للمؤسسة النقل الحضري والشبه الحضري بورقلة.

ت–فرضيات البحث:

وكمحاولة أولية سنضع بعض الفرضيات للتساؤلات المطروحة:

تقرير المدقق المالي يساهم بدقة في تحقيق مصداقية القوائم المالية، التي بدورها تعطي صورة فعلية للمركز المالي للمؤسسة وبذلك تساعد في اتخاذ القرارات المالية من طرف المسير.

التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.

ينعكس أثر تقرير المدقق المالي بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية.

ث–أهمية البحث:

التدقيق المالي والمتمثل في الرقابة الخارجية التي يمارسها محافظ الحسابات والتي تمثل ضمانا حول مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في المؤسسات الاقتصادية وهذا في ظل تمتع المراجع الخارجي بالاستقلالية والحياد في الرأي واعتماده على المعايير القانونية في عملية التدقيق المالي وإعداده للتقارير المالية وكذلك أيضا يتم ذلك وفق المعايير الدولية للتدقيق.

لذلك مصداقية مخرجات النظام المحاسبي في إطار المراجعة الخارجية تتمثل في قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات المسجلة بالتقرير المالي يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية والمساعدة على اتخاذ القرارات المالية وحتى القرارات التسييرية داخل المؤسسة العمومية الاقتصادية.

ج–مبررات اختيار الموضوع:

–البحث له علاقة بمجال تخصص ومجال العمل.

–محاولة الاطلاع أكثر على الواقع العملي باعتبار أن مقياس المراجعة تم تناوله من الجانب النظري فقط.

–التقدم الكبير الذي شهده العالم فيما يخص عملية المراجعة وخاصة الدول المتقدمة.

–صدور القوانين والمعايير الدولية والمحلية بصفة مستمرة فيما يخص مجال المحاسبة والمراجعة.

ح–أهداف الدراسة وأهميتها:

إظهار الدور الذي يمارسه المدقق المالي في توجيه القرارات المالية التي يتخذها المسير.

تسليط الضوء على التقارير المالية لمحافظ الحسابات وفق القوانين والتشريع المنظم لها.

معايير إعداد تقرير محافظ الحسابات وفق التشريع الجزائري.

توضيح أثر المراجعة الخارجية على جودة القوائم المالية.

علاقة تقارير المدقق المالي على نظام المراجعة الداخلي ونظام الرقابة الداخلي.

إضافة بحث جديد في مجال التدقيق المالي وفق التغيرات القانونية والتشريعية الحديثة.

خ–حدود الدراسة:

للإجابة على الإشكالية المطروحة والتوصل إلى النتائج فإن الدراسة ارتبطت بحدود مكانية وزمنية:

الحدود المكانية: إجراء الدراسة على مستوى المؤسسات الاقتصادية العمومية والخاصة والمهنيين المختصين.

الحدود الزمانية: خلال مدة اعداد هاته المذكرة وبالخصوص خلال فترة الدراسة التطبيقية (اوت 2020).

د–منهج البحث:

لتحقيق أهداف هذا البحث والإجابة عن التساؤلات وإثبات الفرضيات السابقة تم تقسيم الدراسة إلى قسمين، الأول نظري يقوم على المنهج الوصفي التحليلي والثاني يقوم على منهج الدراسة الإستبيانية.

هـ–صعوبات البحث:

من بين الصعوبات التي صادفتنا في بداية إعداد هذا البحث هي الطريقة الجديدة المعمول بها في إعداد المذكرات، بالإضافة إلى أهمية المعلومات المدروسة وسريتها بالنسبة للمؤسسة.

و–هيكل البحث:

لمعالجة الإشكال المطروح ومن أجل اختبار صحة الفرضيات أستهل موضوعنا بمقدمة وأعقب بخاتمة حيث قسم البحث إلى فصلين كالآتي:

الفصل الأول: المبحث الأول ينقسم إلى شقين الأول الإطار النظري للتدقيق المالي (مفهوم التدقيق المالي، أهداف التدقيق المالي، معايير وأصناف التدقيق) والشق الثاني تناول عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية (مفهوم ومدلول إتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، كيفية وأسس إتخاذ القرار وأخيرا تقارير المدقق المالي وأثرها على نوع وجودة القرارات المتخذة في المؤسسة الاقتصادية)، المبحث الثاني عرض فيه الدراسات السابقة في شقه الأول وتناول في شقه الثاني مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.

الفصل الثاني: تناول الدراسة الإستبيانية، المبحث الأول تطرق للطريقة والأدوات المستخدمة والمبحث الثاني شمل النتائج والمناقشة حيث تطرق على النتائج التي توصلت إليها الدراسة التطبيقية.

الفصل الأول

تقارير المدقق الخارجي وعلاقتها باتخاذ القرار داخل المؤسسة

مقدمة الفصل

إن الدور الذي يلعبه محافظ الحسابات في عملية التدقيق المالي يعد دورا أساسيا في الاقتصاد نظرا لكونه طرف ثالث موثوق يسمح بتقديم ضمان للأطراف المستخدمة للقوائم المالية سواء كانوا المسيرين من جهة أو المساهمون، مؤسسات، بنوك، أو مستثمرون...الخ من جهة أخرى، وهذا لإتصافه بالحياد والإستقلالية عن المؤسسة المقدمة للقوائم المالية إضافة لإلتزام محافظ الحسابات بتوفير الوسائل دون النتائج ما يلزمه على إستخدام أدوات وإجراءات ملائمة لتحقيق الأهداف المرجوة من مهمته والتي من مخرجاتها التقرير المعد من طرفة والذي يبدئ فيه رأيه حول صحة القوائم المالية للهيئات والمؤسسات.

وسوف نتناول في الفصل الأول من دراستنا هاته في المبحث الأول الإطار النظري للتدقيق المالي وإتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية، المبحث الثاني عرض وتقييم الدراسات السابقة للموضوع.

المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.

من خلال هذا المبحث سوف نطرق الى ماهية التدقيق المالي ثم إلى واقع عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.

المطلب الاول: ماهية التدقيق المالي

سنحاول من خلال هذا المطلب أن نتعرف على التدقيق وأنواعه إضافة إلى أهداف المدقق المالي أو كما يطلق عليها تأكيدات التدقيق.

الفرع الاول: مفهوم وأنواع التدقيق المالي

أولا: مفهوم التدقيق

لقد صدرت تعاريف فيما يخص التدقيق الخارجي ويمكن أن نبرز أهمها فيما يلي:

– عرف التدقيق بانه فحص انتقادي موجه للتأكد من أن المؤسسة تعكس صورة صادقة عن نشاطها، وكذا مدى الالتزام بتطبيق المبادئ والقوانين المتعارف عليها.[1]

– كما يمكن تعريف التدقيق بأنه" فحص انتقادي يسمح بتدقيق المعلومات المقدمة من طرف المؤسسة والحكم على العمليات التي جرت والنظم المقامة التي انتجت تلك المعلومات."[2]

– ومن التعاريف التي قدمت للتدقيق الخارجي أيضا ما ذكرته الجمعية الامريكية المحاسبية على انه «عملية منظمة للحصول على الأدلة المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية وتقييمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مسايرة هذه العناصر للمعايير الموضوعة، ثم توصيل نتائج ذلك للأطراف المعنية".

مما سبق يمكن ان نعرف التدقيق بأنه عملية منظمة ومنهجية يقوم بها شخص مستقل وكفؤ، من خلال القيام بفحوصات بهدف إبداء رأي فني محايد حول مصدى مصداقية وعدالة القوائم المالية.

ثانيا: أنواع التدقيق

– من حيث الوقت الذي تتم فيه عملية التدقيق: يصنف التدقيق إلى تدقيق مستمر وتدقيق نهائي، يتم التدقيق النهائي مرة واحدة عند انتهاء مصلحة المحاسبة من استخراج البيانات الختامية أما التدقيق المستمر يجرى في المنشآت الكبيرة التي تتطلب عملية التدقيق فيها وقت أكثر إذ ينشغل المدقق وموظفيه بالعمل بشكل مستمر أو على فترات خلال السنة المالية بالأعمال التدقيقية ويراد من التدقيق المستمر:

–امتحان نظام الرقابة والضبط الداخلي.

–أن تكون الملفات جاهزة عند انتهاء السنة المالية.

–يفرض التدقيق المستمر المانع الأدبي على موظفي المنشأة إذ يكون احتمال وقوع الخطأ قليل وأن احتمال اكتشافه وتصحيحه حالا كبير.

[1] KHELASSI Redha, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Berti Editions, Alger, Algérie, 2013, P47.

[2] محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر2005 ،ص16.

أما عيوب التدقيق المستمر فندرج فيما يأتي بعض منها:

-احتمال تغيير الأرقام في السجلات بعد تدقيقها.

-قد يكون وجود المدقق بصفة منتظمة في مكاتب المنشأة له أثر على نظام العمل وقد يؤدي إلى إرباك العمل.

-قد يكون التدقيق المستمر أكثر كلفة نظرا للوقت الذي يصرفه المدقق في عمله.

– من حيث نطاق عملية التدقيق يصنف التدقيق إلى تدقيق جزئي وتدقيق كلي:

– التدقيق الجزئي هو الذي يقتصر العمل فيه على قسم من الأقسام في المنشأة ويتم فحص السجلات المحاسبية الخاصة به. أما التدقيق الكلي فيكون على الأقسام كافة.

– من حيث درجة الالتزام هناك تدقيق إلزامي وتدقيق اختياري بعملية التدقيق: التدقيق الإلزامي يفرضه قانون الشركات. أما التدقيق الاختياري فالمؤسسة الحرية في اختيار اللجوء إلى مدقق أولا.

– من حيث الهيئة التي تقوم بالتدقيق:

* **التدقيق الداخلي:** يقوم بهذه الوظيفة مجموعة من العمال داخل المنشأة يعينون للقيام بالمراقبة الداخلية من أجل حماية أموال المنشأة والوصول إلى أهدافها بأقصى سرعة ممكنة للوصول إلى أكبر كمية ممكنة من الإنتاج وتشجيع الموظفين بالعمل المستمر والالتزام بالخطط والسياسات الإدارية.

* **التدقيق الخارجي:** يقوم بمهمة التدقيق الخارجي مدقق من خارج المنشأة تقوم هذه الأخيرة بتعيينه من أجل تدقيق حساباتها وهذا المدقق يكون له أري محايد ليس له صلة بأي من العاملين والإداريين. وأن وجود التدقيق الداخلي لا يعني أنه يغني عن التدقيق الخارجي إنما هو مكمل له ويمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في حالة توفر:

– قسم التدقيق الداخلي مرتبط بأعلى هيئة.

– وجود موظفين أكفاء.

— الشمولية في التدقيق والمعاملات.

– تحضير تقارير عن عمليات التدقيق الداخلي. [1]

الفرع الثاني: أهداف أو تأكيدات التدقيق

بهدف الحصول على تأكيد معقول من أن القوائم المالية في مجملها لا تحتوي أخطاء جوهرية سواء بسبب الغش او الخطأ، وبهدف إعداد تقرير حول القوائم المالية فان هناك مجموعة من الخصائص التي يسعى المدقق دوما إلى التأكد من تحققها في القوائم المالية، والتي يمكن تلخيصها في النقاط التالية:

1 –الشمولية (الاكتمال):

هذه النقطة تعني بان كل العمليات التي قامت بها المؤسسة خلال الفترة ظاهرة في القوائم المالية

2 –الوجود:

[1] د.أحمد لعماري ،حكيمة مناعي، ملخص مادة التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة الحاج لخضر باتنة، ص9-10-11.

يقصد بالوجود بالنسبة للأصول المادية أي الوجود الفعلي لها، أما فيما يتعلق بالمصاريف والاعباء فعلى المدقق ان يتأكد من التسجيل الصحيح لها، كما يجب التأكد من ظهور العناصر المتعلقة بالفترة فقط في القوائم المالية.

3-الملكية:

يجب على المدقق أن يتحقق من ملكية الأصول الظاهرة بالقوائم المالية، قد تكون وثائق الحيازة دليلا مقبولا على ملكية بعض الأصول، إلا ان المدقق يجب أن يعتمد على بعض الإجراءات الأخرى التي تؤكد له أن الأصول المسجلة بالدفاتر تملكها المؤسسة فعلا، ولعل الإجراء المتبع غالبا لتحقق من هذه الملكية إنما يكون بفحص المستندات الدالة على هذه الملكية أما فيما يتعلق بالالتزامات فإنه يجب على المدقق أن يتحقق من صدقها بحيث تتمثل المطالب للدائنين الحقيقيين.

4 -التقييم:

يجب على المدقق الخارجي أن يتأكد من صحة التقييم سواء بالنسبة للأصول او بالنسبة للخصوم، وان هذا التقييم كان حسب ما تنص عليه المبادئ المحاسبية المتعارف عليها وبطريقة ثابتة من فترة لأخرى.

5-التقييد المحاسبي (الافصاح):

لتحقيق هدف الإفصاح فان المدقق يجب ان يكون معنيا بالتحقق بأن العناصر ومكونات القوائم المالية قد تم تبويبها والافصاح عنها بطريقة صحيحة وطبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها.

6 – استقلالية الدورات:

يهدف المدقق إلى التأكد من ان كل التكاليف والاعباء المتعلقة بالدورة محل التدقيق قد تم تسجيلها بطريقة صحيحة وأن كل المبالغ المتعلقة بالدورات اللاحقة قد تم تسجيلها في الحسابات المتعلقة بها.[1]

الفرع الثالث: معايير أصناف التدقيق

سوف نحاول أن نتطرق على معايير التدقيق بالإضافة لأصنافه

أولا: معايير التدقيق

تنقسم معايير التدقيق المتعارف عليها إلى ثلاث مجموعات وهي:

1 – المعايير العامة:

تهتم المعايير العامة بكل من الكفاءة، الاستقلالية، العناية المهنية إضافة للسر المهني ولتعرف أكثر على هذه العناصر قمنا بتلخيصها فيما يلي:

معيار التدريب والكفاءة: يعني هذا المعيار ان الشخص الذي يقوم بعملية التدقيق يجب أن يتمتع بكفاءة معينة، وتتوفر لدية مواصفات فنية تظهر تلك الكفاءة وحتى تكون هناك ثقة لدى الأطراف المستعملة لآراء المدقق فيجب أن تتوفر لديه الشروط التأهيل العلمي والعملي.

* **التأهيل العلمي:** معنى هذا أن يكون المدقق مؤهلا وحاصل على شهادة علمية في المجال.

[1] عمارة أمين ،بوترعة علاء الدين ،أثر التدقيق الخارجي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016، ص10

* **التأهيل العملي:** بمعنى ان شخص المدقق قضى فترة من الزمن للتدريب العملي ومعرفة أصول المهنة تحت إشراف شخص مهني ذو خبرة.

– **معيار الاستقلال:** يقصد بهذا المعيار ان يكون المدقق مستقل كليا عن زبائنه أي عدم وجود أي قيود أو ارتباط شخصي، مهني، مالي، او حتى سياسي لإمكانية تأويله إلى عقبة تشكك في حياده وموضوعيته.

– **بذل العناية المهنية المناسبة:** يعني إعطاء الاهتمام الكافي لإتمام عملية التدقيق وإعداد التقرير.

– **السر المهني:** يقصد بهذا المعيار بأنه يستوجب على المدقق وعلى مساعديه ان يحفظو حفظا تاما للأسرار المتعلقة بالزبائن، إلا في الحالات التي ينص فيها القانون على عكس ذلك.

2–معايير العمل الميداني:

تتمثل معايير العمل الميداني في الإرشادات اللازمة لعملية جمع أدلة الإثبات الفعلية وتنحصر هذه المعايير التي تحكم العمل الميداني في المعايير التالية:

أ –معيار التخطيط للمهمة: يتوجب على المدقق أن يكون على معرفة شاملة بالمؤسسة لمعرفة الميادين والمجالات ذات الدلالة بالمؤسسة والهدف من هذه النقطة تحديد المخاطر التي يمكن ان تؤثر على دلالة القوائم المالية ومن خلال التخطيط السليم لمهمته سيتمكن المدقق من:

– تحديد طبيعة وحجم الإجراءات الرقابية، بالنظر إلى عتبة الأهمية.

– تنظيم أداء المهمة بغرض الوصول إلى هدف المصادقة، وهذا في حدود الآجال المحددة.

ب –دراسة وتقييم نظام الرقابة الداخلية: انطلاقا من نتائج مرحلة التخطيط يقوم المدقق بدراسة وتقييم الأنظمة التي حكم بانها ذات دلالة بغرض تحديد الرقابة الداخلية التي يمكن الاعتماد عليها، ومن جهة أخرى تحديد احتمال خطر الخطأ في معالجة البيانات بهدف استخلاص برنامج رقابة حسابات ملائم.

ت –معيار جمع أدلة الإثبات الملائمة والكافية: هذا المعيار يتطلب من المدقق ضرورة جمع ادلة الإثبات الكافية والتي تتمثل أساسا معقولا في إبداء رأيه فيما يتعلق بالقوائم المالية، أي ان ادلة الإثبات توفر الأساس المنطقي لرأي المدقق حول عدالة وصدق عرض المعلومات المالية.

ث –الإشراف على المساعدين: إن التدقيق في أغلب الأحيان يعتبر عمل جماعي حيث يكون فيه المدقق متبوعا او ممثلا من طرف مساعدين له أو من قبل خبراء، لا يمكن للمدقق أن يفوض كل المهام لمساعديه بل يجب عليه تطبيق رقابة من أجل ضمان التطبيق الجيد لبرنامج العمل بغرض الوصول الى الأهداف المسطرة.

ج –توثيق الاعمال: يتم الاحتفاظ بملف العمل لغرض توثيق الرقابة المنجزة وتدوين الملاحظات والنتائج المتحصل عليها من طرف المدقق، كما تسمح أيضا هذه الملفات بالتنظيم والتحكم الحسن في المهمة اضافة لاعتبارها ادلة عن العمل المنجز.[1]

3–معايير إعداد التقرير:

[1] عمارة أمين، بوترعة علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص11

يعتبر تقرير مدقق الحسابات المنتج النهائي الذي يتم من خلاله توصيل نتائج عملية التدقيق إلى مستخدمي القوائم المالية، حيث ان تقرير المدقق الخارجي (المدقق المالي) يلعب دورا أساسيا عند اتخاذ مستخدمي القوائم المالية لقراراتهم، وتحقيقا لذلك فقد يتم تحديد مجموعة معايير تحكم اعداد تقرير المدقق الخارجي يمكن إبرازها فيما يلي:

- يجب ان يوضح التقرير ما إذا كانت القوائم المالية قد اعدت طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها؛
- تعبر القوائم المالية بشكل كاف ومناسب عما تتضمنه من معلومات ما لم يشير التقرير خلاف ذلك؛
- يجب ان يتضمن التقرير رأي المدقق عن القوائم المالية كوحدة واحدة، او قد يمتنع عن إبداء الرأي، وفي هذه الحالة فإن التقرير يجب ان يتضمن أسباب ذلك. [1]

ثانيا: أصناف التدقيق

نظرا لارتباط موضوعنا بالتدقيق الخارجي زيادة على انه أهم أنواع التدقيق المعتمد من طرف مستخدمي القوائم المالية، قمنا بإبراز أهم انواعه بحيث يمكن تصنيفه إلى الأنواع التالية محافظة الحسابات (التدقيق القانوني والتدقيق التعاقدي):

1-التدقيق القانوني:

يتمثل في التدقيق الذي يفرضه القانون على مجموعة من المؤسسات، وفي إطار القانون فان عملية التدقيق هنا مخصصة ويتمركز الهدف الأساسي لمهمة المدقق المالي (محافظ الحسابات) في المصادقة على القوائم المالية للمؤسسة.

2-التدقيق التعاقدي:

يعتبر التدقيق في إطار تعاقدي، إذا كان بطلب من المؤسسة لمدقق بان يقوم بأعمال التدقيق لحساب المؤسسة بنفسها أو لأحد فروعها أو لمؤسسة أخرى تنوي حيازتها، كما يكمن ان يكون بطلب من أحد الأطراف ذوي الصلة بالمؤسسة كالزبائن، الموردون، البنوك...الخ يحدد نوع التدقيق المراد القيام به والهدف المطلوب من التدقيق في العقد المبرم بين المدقق والزبون. [2]

[1] عمارة أمين، بوترعة علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص13

[2] عمارة أمين، بوترعة علاء الدين، مرجع سبق ذكره، ص14

المطلب الثاني: واقع عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

تتأثر المؤسسة الاقتصادية بالمتغيرات المتسارعة للبيئة التنافسية مما يؤثر على نموها واستمرارها مما يؤدي الى تغير المعلومات الاقتصادية والمالية خاصة، هذا ما يجعل ما كان ملائما بالأمس قد لا يكون في الحاضر ومستقبلا ملائما، بالتالي يجعل عملية اتخاذ القرار تتغلغل في كل الوظائف الادارية.

الفرع الأول: مفهوم اتخاذ القرار

سوف نتطرق الى تعريف القرار ثم الى عملية إتخاذ القرار.

أولا: تعريف القرار

تعريف القرار لغويا: "يعرف اتخاذ القرار على أنه اختيار الطريق أو المسلك أو المنهج أو الحل الأفضل من بين عدة طرق، مسالك، مناهج وحلول متكافئة ".

كما توجد العديد من التعاريف، نورد أهمها فيما يلي:

القرار هو:

"عملية اختيار بديل من بين بديلين محتملين أو أكثر لتحقيق هدف أو مجموعة من الاهداف خلال فترة زمنية معينة في ضوء معطيات كل من البيئة الداخلية والخارجية والموارد المتاحة للمنظمة".[1]

"الاختيار المدرك والواعي لبديل معين من بين ما هو متوفر من البدائل شرط أن تقوم على أساس التحقيق والحساب في اختيار البديل المناسب والتحليل في تفاصيل الهدف المطلوب تحقيقه".[2]

"القرار حسب Simon هو: اختيار بديل معين من البدائل المتاحة لإيجاد الحل المناسب لمشكلة أو معضلة ناتجة عن عالم متغير وتمثل جوهر النشاط التنفيذي في الأعمال ".[3]

ثانيا: تعريف عملية اتخاذ القرار:

هناك العديد من التعاريف نورد أهمها فيما يلي:

"عملية غير محدودة من الاجراءات التي تقودنا الى اختيار معين اذ يجب تحليل كل المعطيات التي تلعب دورا في كل مرحلة من مراحل اتخاذ القرار ".

"عملية الاختيار القائم على أساس بعض المعايير مثل اكتساب أكبر حصة سوقية أو تخفيض التكاليف، زيادة حجم المبيعات أو الانتاج، وتعتبر هذه العملية معقدة لأنها ترتبط بالحقائق والمعلومات المتوفرة، النتائج غير متوقعة وكذلك الجو

[1] عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية، 2003، ص132.
[2] بشير علاق، أسس الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، اليازوري العلمية، عمان الأردن،1998، ص148.
[3] علي خلف مجاحجة، إتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان،2004 ،ص148.

الذي يتم فيه اتخاذ القرار، فهذه العملية تتمحور حول المفاضلة والاختيار بين الوسائل التي تساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بأقصى قدر ممكن من الفعالية والكفاءة ".[1]

من خلال التعاريف السابقة يمكن القول أن عملية اتخاذ القرار هي:[2]

"مجمل الاجراءات والخطوات والأسس المتبعة بطريقة علمية دقيقة التي تضمن تدفق المعلومات وتحليلها لتشكيل البدائل الممكنة، بينما عملية اتخاذ القرار هي الخطوات العلمية المتتابعة في سبيل الوصول لاختيار القرار الأفضل".

ومن واقع هذا المفهوم يمكن إدراك أن عملية اتخاذ القرارات تنطوي على عدد من العناصر هي:

- **الاختيار**: اختيار البديل المناسب والتي تأتي بعد عملية تقييم دقيقة ومعمقة لكل البدائل المطروحة.
- **توافر البدائل**: حتى يتم اتخاذ القرار لابد من توفر أكثر من بديل والذي يمثل حلا للمشكلة.
- **الاهداف والدوافع**: القرار المتخذ هو سلوك ناتج عن دافع معين لإشباع حاجة ما.
- **الوقت**: الوقت اللازم لاتخاذ القرار المناسب.
- **الموارد المادية والبشرية المتوافرة للمؤسسة**.
- **البيئة الداخلية** (مناخ العمل).
- **البيئة الخارجية**: بما تحتويه من متغيرات سياسة، اقتصادية واجتماعية.

الفرع الثاني: أسس وانواع اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية

أولا: مراحل صناعة القرار

يرى بعض علماء الادارة أن اتخاذ القرار هو أساس الادارة بكثير من الأحيان يكون شغلهم الشاغل لأنه يجب المفاضلة بين عدة بدائل ومن ثم عملية اتخاذ القرار عملية مستمرة من خلال الخطوات والمراحل التي يوجد اختلاف في عددها حيث حدد H-Simonبثلاثة مراحل هي:[3]

مرحلة التحري: تتمثل في جمع المعلومات عن البيئة المحيطة، لاكتشاف الظروف التي تتطلب عملية اتخاذ قرار ما، ثم تشغيلها واعدادها وفحصها للوصول الى مفاتيح تدل على طبيعة المشكلة.

مرحلة التصميم: هي اختراع، تنمية وتحليل كل وسائل التصرف الممكنة وتشمل فهم مدى طبيعة المشكلة وضع الحلول العامة واختيار هذه الحلول لمعرفة مدى استخدامها.

مرحلة الاختيار: هي مرحلة اختيار البديل الامثل وتشمل هذه المرحلة كذلك عملية تطبيق هذا البديل.

"وعليه من خلال لآراء السابقة، يمكن تلخيص مراحل اتخاذ القرارات على النحو الموضح في السطور والشكل التالي":[1]

[1] بشير علاق، مرجع سابق ذكره، ص148.
[2] جليلة بن حروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2003، ص37-38.
[3] عبد السلام أبو قحف، مرجع سابق ذكره، ص131.

تحديد المشكلة.

تحليل المشكل.

تحديد البدائل.

تقييم كل بديل.

اختيار أفضل بديل.

تنفيذ القرار ومتابعته.

تقييم النتائج.

تحديد المشكلة: عملية إدراك المؤسسة بوجود مشكلة ما، تقصد بالمشكلة موقف في حاجة الى تفسير، انحراف الأداء الفعلي على المخطط أو المستهدف.

تعتبر هذه المرحلة مرحلة مهمة جدا اذ يجب على متخذ القرار أن يكتسب الخبرة والدراية في جمع المعلومات لتحديد المشكلة بدقة وتعمق وترتيبها حسب الأولوية وتحديد نوعية المشاكل التي تعترض سير العمل.

تحليل المشكلة: بعد تحديد المشكلة ومعرفة طبيعتها، لابد من تجميع البيانات والمعلومات، حتى يستطيع تحديد درجة المخاطر التي يتضمنها القرار المتخذ أن ينتقي المعلومات والحقائق ذات العلاقة بالمشكلة ويتأكد من صحة المعلومات، حتى يستطيع تحديد درجة المخاطرة التي يتضمنها القرار المتخذ

تحديد البدائل (تنمية الحلول البديلة): يقصد بالبدائل التصرفات أو الحلول التي تساعد على تخفيف الفرق بينما يحدث فعلا وما يجب أن يكون، تقوم هذه المرحلة على التحديد الدقيق للمشكلة وتحليلها لكي يفصح عن الاسباب التي أدت اليها وهذه الأخيرة ترشد الى البدائل الممكنة لمعالجة تلك الأسباب.

تقييم كل بديل: بعد تحديد الحلول البديلة الممكنة للمشكلة، يتم تقييم نتائج كل بديل من مزايا ويتصف به من عيوب ومدى مساهمته في حل المشكلة.

اختيار أفضل بديل: بعد اتضاح الصورة للعامة لكل حل بديل تأتي مرحلة اختيار البديل المناسب على ضوء المعلومات المتوفرة وهي عملية الترجيح أو الاختيار من جهة ودرجة المعرفة والخبرة السابقة لمتخذ القرار من جهة أخرى، والاختيار أفضل بديل هناك عدة معايير تساعد في ذلك أهمها:

-درجة المخاطرة المتوقعة من اختيار البديل، مدى امكانية الاستغلال الأمثل لعناصر الانتاج بأقل جهد وتكلفة ممكنة، مدى قدرة البديل المختار على ضمان تحقيق الشرعة المطلوبة (الحل العاجل).

[1] جميل أحمد توفيق، إدارة الاعمال مدخل الوظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986، ص112.

-اختيار البديل الذي يتفق مع وجود الامكانيات والموارد اللازمة اختيار البديل الذي ينسجم مع أهداف المؤسسة.

تنفيذ القرار ومتابعته: بعد مرحلة اختيار أفضل بديل مناسب لحل المشكلة يجب وضع البديل قيد التنفيذ أي تحويله الى عمل فعال من خلال تحضير استراتيجية وبرنامج للتنفيذ من قبل أفراد المؤسسة.

النتائج: ان الخطوة الاخيرة هي تقييم نتائج تنفيذ القرار الذي تم اختياره فالأخطاء الجسيمة التي يقع فيها الكثير من المديرين هو تنفيذ أحد البدائل وافتراض أن المشكلة قد تم تصحيحها لكن في هذه المرحلة تتم استخدام ثلاث خطوات في عملية التقييم وهي:

الخطوة الاولى: تحديد النتائج المطلوب تحقيقها من القرار مع وضع تقرير زمني للفترة التي يستغرقها.

الخطوة الثانية: تنفيذ القرار الذي تم اتخاذه.

الخطوة الثالثة: تقييم نتائج القرار أول بأول على ضوء النتائج المحددة سابقا.

ثانيا: أنواع القرارات

تتعدد قرارات المؤسسة وتختلف حسب ما تقوم من وظائف ونشاطات المتداخلة والمتكاملة، وكذلك بناء على العديد من الأسس والمعايير التالية:

على أساس أهميتها: يمكن تصنيف القرارات كما قدمها ansoff الى:[1]

قرارات استراتيجية: هي القرارات التي تهتم بحل المشاكل أو تحقيق أهداف ذات ابعاد كبيرة على مستقبل المؤسسة، مثل قرارات اختيار مزيج السلعة، السوق، قرارات التنويع.... الخ، إذ يتم اتخاذه من طرف الإدارة العليا.

قرارات تكتيكية: هي القرارات التي تهتم بحل المشاكل القائمة أو تحقيق أهداف قصيرة الأجل مثل اعادة هيكلة التنظيم وحدود السلطات والمسؤوليات والعلاقات بين الوظائف وهي تهتم بتسيير الموارد وتنظيمها وتطويرها، تتخذ هذه القرارات على مستوى الادارة الوسطى.

قرارات تنفيذية: هي قرارات روتينية تتعلق بتسيير الأعمال اليومية التشغيلية البسيطة، تتعلق بتحديد وسائل الاستخدام الأمثل لعناصر الانتاج وتحديد أفضل أساليب الإنتاج، تصنع هذه القرارات على مستوى الادارة الدنيا.

على أساس درجة التكرار (امكانية برمجتها): يوجد نوعين من القرارات على مستوى الادارة الدنيا:

قرارات قابلة للبرمجة: تشير الى القرارات المخططة سلفا والتي تتعامل مع حل المشكلات المتكررة أو الروتينية تتم ضمن الطرق والاجراءات المتعارف عليها سهلة البرمجة تستخدم الطرق الكمية للصياغة الأولية لحلول المشاكل المتعلقة بها، ومن أمثلة ذلك، قرارات التعيين والتوظيف والاجازات ...الخ.

[1] جمال الدين عويسات، الإدارة وعملية إتخاذ القرار، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003، ص26-27.

قرارات غير قابلة للبرمجة: هي تلك القرارات الغير متكررة الحدوث أو التي تعالج مشاكل جديدة تصلح أساسا لبرمجة الحلول اللازمة على هيئة اجراءات غير محددة سلفا، مثل قرارات التوسيع، قرارات الاندماج، غزو أسواق جديدة ...الخ تتخذ هذه القرارات في المستويات الادارية العليا.

على أساس الوظائف: يوجد العديد من القرارات نذكر منها:

قرارات تتعلق بالإنتاج: هي قرارات تتعلق بتحديد موقع المصنع، حجمه، عناصر الانتاج ... الخ.

قرارات تتعلق بالتنسيق: تشمل هذه القرارات تحديد نوعية السلعة، مواصفاتها، تحديد الأسواق ...الخ.

قرارات تتعلق بالتمويل: هي القرارات التي تحدد رأسمال اللازم ورأسمال العامل، السيولة النقدية، طرق التمويل، تحديد نسبة الأرباح المطلوب تحقيقها، كيفية توزيعها...الخ.

قرارات تتعلق بالموارد البشرية: هي قرارات تتعلق بتحديد مصادر الحصول على الأفراد، طرق الاختيار، التعيين، التدريب العمالي، أسس تحليل الوظائف أو تقويمها، دفع الأجور.... الخ.

على أساس ظروف صناعتها (حسب درجة التأكد): يمكن تقسيم القرارات حسب تأثير البيئة المحيطة الى:

قرارات تحت ظروف التأكد: تتخذ في حالة التأكد من الظروف والمتغيرات التي تؤثر في القرار مع الوعي التام بنتائج القرار وأثاره مسبقا.

قرارات تحت ظروف المخاطرة: تتخذ في حالات وظروف محتملة الوقوع، وبالتالي متخذ القرار يقدر الظروف والمتغيرات المحتملة حدوثها مستقبلا وكذلك دجة احتمال حدوثها.

قرارات تحت ظروف عدم التأكد: تتخذ في حالات وظروف عدم التأكد، لا تعلم المؤسسة مسبقا بإمكانية حدوثها، بسبب عدم توفر المعلومات والبيانات الكافية وبالتالي صعوبة التنبؤ بها، اذ تتخذ في ظروف ممكن أن تحدث بدون علم درجة حدوثها.

على أساس الممارسات في اتخاذ القرارات:

القرارات الفردية (المدير يتخذ القرار بمفرده): يقوم المدير بمفرده باتخاذ القرارات دون مشاركة أحد من مرؤوسيه في أي مرحلة من مراحل اتخاذ القرار سواء ما يختص بجمع المعلومات أو تحليل المشكلة وتحديد الأهداف أو عملية التقييم لبدائل الحلول..الخ، قد يكون لهذه القرارات الفردية أسباب منها: انخفاض كفاءة المرؤوسين أو عدم وجود ثقة متبادلة بين الرئيس و المرؤوسين أو عدم وجود وقت كافي للمناقشة الجماعية أو الحوار بشأن المزمع اتخاذه.

القرارات الجماعية: تتخذ القرارات الجماعية بالأغلبية بواسطة الجماعات ويعتمد المديرون في بعض الأحيان على رأي الاخرين من خلال عقد اللجان والاجتماعات الا أن في بعض الأحيان قد تكون هذه القرارات مناسبة الاستخدام في

السلم الاداري والسبب في ذلك يرجع الى أن القرارات غير مبرمجة تتسم بالتعقد وتحتاج الى العديد من الآراء البديلة والتقييم من الخبراء ذوي الرأي ومن أهم الطرق المستخدمة في اتخاذ القرارات المالية.

ثالثا: العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار

هناك العديد من العوامل المؤثرة في عملية اتخاذ القرار مما يودي الى عدم تحقيق الهدف المنشود، ويمكن ابراز هذه العوامل فيما يلي:

العوامل البيئية الخارجية.

العوامل الاقتصادية: المتعلقة بالركود والرخاء الاقتصادي، والمساعدات المالية التي تمنحها الدولة للقطاع الخاص.

السياسية: المتعلقة بالأحوال السياسية السائدة في الدولة وعلاقتها بالدول المجاورة.

الثقافية: المتعلقة باللغة، الدين، الحضارة.

التكنولوجية: التي تتناول التقدم التكنولوجي في الدولة.

العوامل البيئية الداخلية.

وهي التي تؤثر على القرار بشكل مباشر كحجم المنظمة، الموارد المالية والبشرية المتاحة، والقوانين واللوائح في المنظمة.

الخصائص الشخصية لمتخذ القرار: وتتمثل فيما يلي:

–قدرة الفرد على التحكم في خصائصه السلوكية عند اتخاذ القرار.

–درجة تأثير انظام القيم لمتخذ القرار على طريقة ادراكه للمعلومات.

–أهداف متخذ القرار ومدى إدراكه لأهداف التنظيم غالبا ما تؤثر في نوعية القرار المتخذ وأسلوب اتخاذه.

– تأثير القيم وقواعد السلوك الخاصة بالأفراد الآخرين على طريقة إدراك متخذ القرار للمواقف والمعلومات المتعلقة بها. [1]

أهمية القرار: تتعلق أهمية القرار النسبية لكل قرار بالعوامل التالية:

–عدد الافراد اللذين يتأثرون بالقرار ودرجة هذا التأثير.

–تأثير القرار من حيث التكلفة والعائد.

–الوقت اللازم لاتخاذه.

تأثير عنصر الزمن:

–لابد من اتخاذ القرار المناسب في الوقت المناسب لتحقيق أفضل النتائج.

[1] خميس حنان، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF في اتخاذ القرارات المالية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011، ص37.

الفرع الثالث: تقارير المدقق المالي وأثرها على جودة القرارات المتخذة

أولا: تقارير المدقق المالي

بالإضافة الى اعتبار أن التقرير هو ختام عملية المراجعة و الذي يقصد به بلورة لرأي مراجع الحسابات في شكل تقرير مكتوب للجهات المعينة، فالتقرير الذي يعده المدقق المالي أو المراجع الخارجي يعد بمثابة المنتج النهائي لعملية المراجعة الذي تستخدمه مختلف الجهات المستفيدة من المعلومات محل المراجعة، حيث يقوم المراجع من خلال هذا التقرير بالتحدث عن نتيجة فحصه لهذه القوائم ومدى دقة المعلومات الواردة فيها، مدى تمثيلها لواقع الأمور في المنشأة عن فترة مالية معين،, و لعل أهم ما يوفره هذا التقرير للمستخدمين هو امكانية الوثوق و الاعتماد على التقارير المنشورة من طرف خارجي محايد كالمراجع الخارجي.

هناك عدة أنواع وتقسيمات للتقارير فنجد:

من حيث درجة الالتزام في أعدادها تنقسم الى: تقارير عامة، تقارير خاصة.

من حيث ما تحتويه من معلومات تنقسم الى: تقارير مختصرة، تقارير قصيرة وتقارير طويلة.

من حيث أنواع الرأي ينقسم الى: التقرير النظيف، التقرير المتحفظ، التقرير السالب وتقرير عدم ابداء الرأي.

حسب ناحية التوجيه تنقسم الى: تقارير موجهة الى أصحاب المؤسسة، تقارير موجهة الى الجمعية العامة للمساهمين وتقارير موجهة للإدارة تكون مطولة ومكملة للتقرير القصير. [1]

واهم أربعة أنواع للتقارير هي:

1-التقرير النظيف:

يصدر المراجع رأيه بدون تحفظ على القوائم المالية التي قام بمراجعتها إذا توفرت لديه أربعة شروط هي:

- أن القوائم المالية قد أعدت وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما.

-عدم وجود أخطاء جوهرية تؤثر على الحسابات سواء في قائمة الدخل أو في قائمة المركز المالي.

-صدق وعدالة القوائم المالية ودقة تعبيرها عن نتائج أعمال المشروع ومركزه المالي.

-حصول المدقق على أدلة الاثبات الكافية والملائمة التي تبرر رأيه على صدق تعبير القوائم المالية لنتائج الأعمال والمركز المالي في نهاية السنة المالية.

2-التقرير التحفظي:

[1] وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012،ص12

يقوم مراجع الحسابات بالإدلاء برأي متحفظ، اذا صادف خلال عملية المراجعة أو في البيانات والمعلومات الواردة في القوائم المالية ما يقيد رأيه، فيكون تقريره في هذه الحالة مقيدا بتحفظات تمثل اعتراضاته أو انتقاداته التي يرى من الضرورة الاشارة اليها، مثل وجود قيود على نطاق عملية المراجعة أو تعديل تطبيق المبادئ المحاسبية المتعارف عليها ومن الضروري ملاحظة الأهمية النسبية للتحفظ الوارد في تقرير المراجع، أي ان تكون التحفظات هامة وبدرجة كافية تبرر ذكرها في التقري، كما يجب أن يشمل التقرير الذي ينطوي على تحفظ فقرة مستقلة توضح أسباب التحفظ.

3-التقرير السالب:

يصدر هذا الرأي عندما يتأكد المراجع من أن القوائم المالية لا تمثل الواقع الصحيح للمؤسسة سواء من حيث المركز المالي أو نتيجة الاعمال طبقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، تقع على المراجع مسؤولية بيان الأسباب المؤدية لإصدار مثل هذا الرأي من أدلة وبراهين مع ذكرها.

يعتبر الرأي السلبي أمرا نادر الحدوث لأن المراجع يقدم عادة مجموعة من التوصيات قبل تقريره السلبي وغالبا ما تلتزم الشركات بتنفيذ هذه التوصيات.

4-تقرير الامتناع عن ابداء الرأي:

يعني الامتناع عن ابداء الرأي أن مراجع الحسابات لا يستطيع اعطاء رأي فني عن القوائم المالية موضوع المراجعة، قد يكون ذلك بناء على ظروف معينة يمكن توضيحها فيما يلي:

-وجود قيود مفروضة على عمل المراجع تفرض عليه ادارة الشركة وذلك بعدم تمكينه من حضور عملية أو عدم تمكنينه من الاتصال بالعملاء المدينين للحصول على مصادقات بصحة أرصدتهم مع الشركة.

-وجود أحداث مستقبلية لا يمكن التكهن بنتائجها المستقبلية قد تؤثر على القوائم المالية، مثل دعاوى قضائية مرفوعة ضد الشركة كتعديها على حقوق الاختراع لشركة أخرى، أو قضية من عمال الشركة يطالبون بدفع تعويضاتهم...وغيرها.

-في حالة قيام زميل آخر للمراجع الرئيسي بتدقيق بعض القوائم المالية، في هذه الحالة يمتنع عن ابداء الرأي عليها.

-عندما يتعذر على المراجع الحصول على أدلة الاثبات الكافية والملائمة والتي تسمح بإبداء رأيه، فانه يمتنع عن ذلك.

-غالبا ما ترجع أسباب الامتناع عن ابداء الرأي الى تضييق نطاق الفحص الذي يجريه المراجع، أو بسبب وجود عناصر هامة لا يمكن التأكد من صحتها ولها تأثير جوهري على القوائم المالية التي سيبدي المراجع رأيه فيها.

ثانيا: العناصر الرئيسية لتقارير المراجعة الخارجية

يتضمن تقرير مراقب الحسابات العناصر الرئيسية التالية:

أ-عنوان التقرير: حيث يعنون التقرير بعبارة (تقرير مراقب الحسابات).

ب–الموجه إليهم التقرير: يوجه التقرير عادة اما الى المساهمين أو أصحاب الحصص أو الشركاء أو المديرين أو الى أعضاء مجلس الادارة التي تمت مراجعة قوائمها المالية.

ج–لفقرة الافتتاحية: تتضمن الفقرة الافتتاحية ما يلي:

–أن يحدد تقرير مراقب الحسابات القوائم المالية التي تمت مراجعتها.

–وجود عبارة تفيد بأن القوائم المالية هي مسؤولية ادارة المنشأة وعبارة أخرى تفيد أن مسؤولية مراقب الحسابات هي ابداء الرأي عليها، بناء على مراجعته لها.

د/ فقرة النطاق: وتشمل ما يلي:

–وصفا لنطاق المراجعة، بتوضيح أن المراجعة قد تمت في ضوء القوانين واللوائح السارية والاشارة الى تمكين مراقب الحسابات من أداء الاجراءات التي رآها ضرورية في ظل الظروف المحيطة.

–تضمين التقرير عبارة تفيد أن المراجعة قد خططت ونفذت، للحصول على تأكيد مناسب عن مدى خلو القوائم المالية من التحريفات المؤثرة أو الجوهرية.

–وصفا لعملية المراجعة متضمنا:

*أن الفحص قد تم على أساس الاختبارات بالعينة للأدلة المؤيدة للقيم والافصاحات الواردة بالقوائم المالية.

*تقييم للسياسات المحاسبية المستخدمة في اعداد القوائم المالية.

*تقييم التقديرات الهامة المعدة بمعرفة الادارة والمستخدمة في اعداد القوائم المالية.

*تقييم عرض القوائم المالية.

هـ/فقرة الرأي: تتضمن ما يلي:

–رأيا صريحا عما إذا كانت القوائم المالية تعبر بوضوح في كل جوانبها الهامة على المركز المالي ونتائج الأعمال والتدفقات النقدية طبقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها.

–رأيا عن مدى تمشي القوائم المالية مع المتطلبات الأخرى المحددة بالقوانين واللوائح المتعلقة بها. [1]

و/ تاريخ التقرير–عنوان مراقب الحسابات – توقيع مراقب الحسابات

ثالثا: معايير تقارير المدقق المالي في التشريع الجزائري

قانون 10-01 مؤرخ في 29 جوان سنة 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد،[2]

قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق لـ 24 جوان سنة 2013يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات،[1]

[1] وسيلة بوخالفة، مرجع سابق ذكره، ص14

[2] قانون 10-01 مؤرخ في 29 جوان سنة 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

- **معيار تقرير التعبير عن الرأي حول القوائم المالية:**

يتمحور هذا التقرير حول جزئيين:

الجزء الأول: التقرير العام للتعبير عن الرأي.

الجزء الثاني: المراجعات والمعلومات الخاصة.

1- التوضيح ما إذا كانت القوائم المالية، تم تصويرها طبقا لمبادئ المحاسبة المتعارف عليها.

2-ثبات المؤسسة في إتباع المبادئ المحاسبية.

3- مدى إفصاح القوائم المالية الشكل الكافي عن البيانات الجوهرية.

4- إبداء الرأي: رأي بالقبول, رأي بتحفظ أو (بتحفظات)، رأي بالرفض.

معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة.

يهدف معيار تقرير التعبير عن الرأي حول الحسابات المدعمة والحسابات المدمجة المنصوص عليها في القانون التجاري المادة 732 مكرر 4 والمواد من 31 إلى 36 من القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتضمن النظام المحاسبي المالي، إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بشكل ومضمون التقرير للتعبير عن رأي محافظ الحسابات.

معيار التقرير حول الاتفاقيات المنظمة.

يتعين على محافظ الحسابات تذكير المسيرين في الشركة لاسيما أثناء إعداد رسالة مهمته بطبيعة المعلومات التي يتعين عليهم تقديمها له حول الاتفاقيات المنظمة، قصد السماح له بإعداد تقريره الخاص حسب مفهوم أحكام المادة 628 من القانون التجاري.

معيار التقرير حول المبلغ الإجمالي لأعلى خمسة (5) أو عشرة (10) تعويضات.

التعويضات الخام التي تشمل كل الامتيازات والتعويضات.

التعويضات المدفوعة للأشخاص الأجراء العاملين بطريقة حصرية ودائمة في الكيان المعني والعاملين بالتوقيت الجزئي في فروع في الخارج.

معيار التقرير حول الامتيازات الخاصة الممنوحة للمستخدمين،

تتمثل الامتيازات الخاصة النقدية أو العينية الممنوحة لمستخدمي الكيان في تلك التي لا تتعلق بالتعويض العادي أو المعتاد للخدمات المقدمة.

معيار التقرير حول تطور نتيجة السنوات الخمسة (5)

الأخيرة والنتيجة حسب السهم أو حسب الحصة في الشركة.

يقوم محافظ الحسابات بعرض تطور مختلف مؤشرات النجاعة للكيان التي تعتبر مدققة في تقريره الخاص نتيجة الواجبات المهنية التي يطبقها بعنوان الدورة المحاسبية المعتبرة.

1 قرار مؤرخ في 15 شعبان عام 1434 الموافق لـ 24 جوان سنة 2013يحدد محتوى معايير تقارير محافظ الحسابات.

معيار التقرير حول إجراءات الرقابة الداخلية.

يطلع محافظ الحسابات في إطار مهمته العامة على عناصر الرقابة الداخلية الدقيقة المطبقة من قبل الكيان قصد تجنب مخاطر الأخطاء المعتبرة في مجمل الحسابات وكذا الإثباتات المتعلقة بتدفقات العمليات والأحداث المحاسبية للفترة وأرصدة حسابات نهاية الفترة وكذا عرض القوائم المالية والمعلومات المقدمة ضمن ملحق الحسابات.

معيار التقرير حول استمرارية الاستغلال.

يحلل محافظ الحسابات في إطار مهمته بعض الوقائع أو الأحداث المأخوذة بعين الاعتبار جملة أو كل على حدى والتي تشكل مؤشرات تؤدي إلى التساؤل حول إمكانية استمرارية الاستغلال لا سيما:

-مؤشرات ذات طبيعة مالية.

-مؤشرات ذات طبيعة عملية.

-مؤشرات أخرى.

معيار التقرير المتعلق بحيازة أسهم الضمان.

يفحص محافظ الحسابات تحت مسؤوليته احترام الأحكام القانونية وأحكام القانون الأساسي المتعلقة بأسهم الضمان التي يجب أن يحوزها أعضاء مجلس الإدارة وأعضاء مجلس المراقبة ويجب أن تمثل هذه الأسهم على الأقل 20 % من رأسمال الشركة وفقا لأحكام المادة 619 من القانون التجاري كما يشير عند الاقتضاء إلى المخالفات المكتشفة في أقرب جمعية عامة وجهاز تداولي مؤهل.

معيار التقرير المتعلق بعملية رفع رأس المال.

يتأكد محافظ الحسابات من أن المعلومات الواردة في تقرير الهيئة المختصة المقدم للجمعية العامة المستدعاة لترخيص عملية رفع رأسمال تشمل على الخصوص:

- مبلغ وأسباب رفع رأسمال المقترح.

-أسباب اقتراح إلغاء الحق التفاضلي في الاكتتاب.

معيار التقرير المتعلق بعملية تخفيض رأس المال.

يدرس محافظ الحسابات إذا كانت أسباب وشروط تخفيض رأس المال المقرر تستند إلى القانون ويتأكد على الخصوص:

- أنّ عملية التخفيض لا تخفض مبلغ رأس المال أقل من الحد القانوني الأدنى.

- احترام المساواة بين المساهمين أو المشاركين.

- احترام مجموع الأحكام القانونية والتنظيمية بصفة عامة.

معيار التقرير المتعلق بإصدار قيم منقولة أخرى

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات عند إصدار قيم منقولة أخرى وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات.

معيار التقرير المتعلق بتوزيع التسبيقات على أرباح الأسهم.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص توزيع التسبيقات على أرباح الأسهم من قبل مؤسسة تجارية.

معيار التقرير المتعلق بتحويل الشركات ذات الأسهم.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بتدخل محافظ الحسابات بخصوص تحويل شركة ذات أسهم إلى شركة من شكل آخر وكذا محتوى تقرير محافظ الحسابات كيفيات تحديد سعر الإصدار.

معيار التقرير المتعلق بالفروع والمساهمات وشركات المراقبة.

يهدف هذا المعيار إلى التعريف بالمبادئ الأساسية وتحديد كيفيات التطبيق المتعلقة بواجبات محافظ الحسابات حول تحديد الفروع والمساهمات والشركات مراقبة حسب مفهوم والعمليات المرتبطة بها وكذا حول المعلومات المقدمة في ملحق القوائم المالية المنصوص عليها في القانون رقم 11-07 المؤرخ في 25 نوفمبر سنة 2007 والمتعلق بالنظام المحاسبي.

رابعا: أثر تقارير المدقق المالي على نوع وجودة القرارات المتخذة

في القديم كان اكتشاف أعمال الغش والتزوير غاية في حد ذاته إلا انه في الوقت الحالي أصبح ثانويا، وفي حالة اكتشاف المراجع لأعمال غش وتزوير، يجب أن يبلغ عنها حسب ما يحدده القانون.

من هذا المنطلق ولتفادي تأثير الغش والتزوير الذي يؤثر على الصورة الصادقة التي تقدمها القوائم المالية، تجدر الإشارة إلى أن عمل المراجع هدفه هو خلق قيمة مضافة للمؤسسة تتمثل في زيادة فعالية المعلومات المعنية وقيمتها الاستعمالية في اتخاذ القرارات، من خلال رأيه الفني والمحايد حول مصداقية القوائم المالية والتأكد من دقة وسلامة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المؤسسة، وبتالي يتضح الدور المحوري الذي يلعبه المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة عبر فحصه الدقيق لحساباتها بما يمكنه من التأكد من مصداقيتها واحترامها للمعايير والقوانين الجاري العمل بها وجعلها تعكس صورة وفية لواقع المؤسسة كونها خالية من الأخطاء والتحريف والتزوير والغش وموضوعة دون تضخيم وبواقعية وهذا ما يصطلح عليه بالجودة، حيث تعتبر هذه الأخيرة بمثابة الضوء الأخضر لمتخذي القرار، الناتج عن الثقة التي يضعها هؤلاء مستعملي القوائم المالية في المراجع لاعتباره متخصصا ومؤهلا ونزيها، ومدى إتقانه لعمله إذ لا مصلحة له في التأثير على حقيقة المعلومات المدروسة، وتأثيرها يظهر في تحديد نتائج ،الإجراءات أو القرارات التي يعتمد فيها المستعملون على هاته المعلومات. [1]

[1] عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، **التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر**، دار المحمدي العامة، الجزائر، 2008 ، ص24.

من جهة أخرى لا يمكن التغاضي عن الزيارات أو المهام الذي يلعبه محافظ الحسابات من متابعة ميدانية وتوجيه لمسؤولي المؤسسة في مختلف المصالح من خلال توجيه الملاحظات وتقييمه لنظام الرقابة الداخلية ومختلف الإيرادات مثل الإجراءات المالية وإجراءات الشراء ....إلخ، وكذا مسك لجميع السجلات القانونية والسجلات المساعدة وتحيينها، وذلك يعطي لمسؤولي المؤسسة أبعاد وتفاصيل دقيقة تساعد على اتخاذ قرارات إدارية أو مالية صائبة.

تهتم القرارات المالية بتدبير الأموال وصرفها وفيما يلي أنواع القرارات المالية:

-قرار الاستثمار: هو قرار يعني باختيار البديل الأمثل للاستثمارات في الأصول الثابتة والأصول المتداولة لتعظيم ثروة حملة الأسهم.

-قرار التمويل: يعني بتحديد المزيج الأمثل للهيكل المالي ومصادر التمويل المناسبة لتعظيم القيمة السوقية للمؤسسة خلال فترة زمني معينة.

-قرار توزيع الأرباح: يعني باختيار التوليفة المثلى لتوزيع الأرباح، بما يحقق تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة حيث ان جوهر عمل الإدارة المالية يكمن في قيامها على اتخاذ القرارات، هذه الأخيرة تتميز بأهمية بالغة كونها قرارات تعني بالوضعية المالية.

تساهم القوائم المالية في اتخاذ القرارات المالية من خلال مؤشراتها المالية للتنبيه المبكر بالانحرافات الحاصلة والعمل على تصحيحها وتعديلها، تتمثل اهم القوائم المالية فيما يلي: قائمة الميزانية، جدول حسابات النتائج، جدول تدفقات الخزينة، جدول تغير رؤوس الأموال، ملاحق الكشوف المالية، كما يعتبر التحليل المالي من اهم الأساليب في اتخاذ القرارات المالية وتتمثل اهم الأساليب وأدوات التحليل المالي المساعدة في اتخاذ القرارات المالية للمؤسسة فيما يلي:

-مؤشرات التوازن المالي (رأس المال العامل، الاحتياج لراس المال العامل، الخزينة).

-مؤشرات السيولة (نسبة السيول العامة، نسبة السيولة السريعة، نسبة السيولة المختصرة).

-مؤشرات النشاط (معدل دورا الأصول الثابتة، معدل دوران الأصول المتداولة، معدل دوران المخزون).

-مؤشرات التمويل والاستقلالية المالية (نسبة التمويل الدائم، نسبة التمويل الذاتي، نسبة الاستقلالية، نسبة قابلية السداد).

-مؤشرات الأرصدة الوسطية للتسيير (النتيجة الصافية/رقم الاعمال، معدل الهامش التجاري/معدل القيمة المضافة، مصاريف المستخدمين/رقم الاعمال، المصاريف الخارجية/رقم الاعمال، مصاريف المستخدمين/القيمة المضافة).

-مؤشرات المردودية (المردودية المالية، المردودية الاقتصادية، أثر الرافعة المالية).

-تحليل التدفقات المالية (جدول تدفقات الخزينة، جداول التمويل).

تساهم القوائم المالية في التنبيه بالانحرافات المتعلقة بمؤشرات التوازن المالي، وبعدم توازن الهيكل المالي، وارتفاع الخطر المالي، من خلال زيادة الديون والابتعاد عن التخصيص الامثل للموارد المالية، مما يعني ضرورة تعديل قرارات التمويل او البحث عن قرار تمويلي بديل، كما تبين مؤشرات التوازن المالي الانحراف في تمويل الأصول الثابتة بزيادة المشاريع المنجزة أكثر من طاقتها التمويلية، بالتالي وجود احتياج في تمويل الأصول المتداولة، بالتالي ضرورة تعديل قرارات الاستثمار او قرارات التمويل معا، وعليه تظهر مساهمة القوائم المالية المصادق عليها من طرف المدقق المالي باتخاذ القرارات المالية في منح المؤسسة مرونة مالية.

المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة للموضوع

من خلال هذا المبحث في المطلب الأول سوف نتطرق لعدة دراسات سابقة ونبيين مميزات هاته الدراسة في المطلب الثاني.

المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة

تعددت الدراسات التي تناولت هذا الموضوع ولعل أبرز هذه الدراسات ما يلي:

– الدراسة الاولى:

دراسة فاتح سردوك تحت عنوان: دور المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية دراسة حالة شركة الجزائرية للألمنيوم، المقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في إدارة الاعمال سنة 2004.

تمحورت الإشكالية الرئيسية للبحث في " إلى أي مدى يمكن ان تساهم المراجعة الخارجية للحسابات في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية، وتمثيلها بصحة وعدالة للمركز المالي للمؤسسة ونتائج اعمالها، ولائمتها لجميع الجهات المستفيدة من هذه المعلومات ولقد كانت أبرز النتائج التي توصل إليها كالتالي:

– يعتبر نجاح المؤسسات الاقتصادية في اتخاذ القرارات الملائمة في ظل المرحلة الاقتصادية الحالية وبالتالي فعالية هذه القرارات التي تعتمد هذه المعلومات كقاعدة، مرهونا بالمعلومات المحاسبية لها ترتكز أساسا على مدى خضوع هذه المعلومات المحاسبية للمراجعة الخارجية.

– إن اعتماد تنظيم جيد ومحكم والإشراف على المساعدين في مكتب المراجعة، يضمن فعالية المراجعة وبالتالي تحقيق الاعمال المرجوة منها في بعث ثقة فيما تعبر عنه المعلومات المحاسبية لمختلف الجهات المستفيدة منه.

– إن اعتماد المؤسسة لنظام رقابة داخلية منظم ومحكوم يضمن لها تحقيق الأهداف المسطرة، ويؤدي على احتمالات التقليص من الخطأ والغش كما يؤدي إلى الاقتصاد في الوقت والتكلفة بالنسبة لأعمال المراجعة في اغلب مراحلها، نظرا لما يوفره لها نظام الرقابة الداخلية من ادوات مراقبة وتحاليل مساعدة.

– الدراسة الثانية:

دراسة عبد الكريم شناي تحت عنوان، تقارير المراجعة الخارجية في ظل حتمية تطبيق المعايير المحاسبية الدولية في الجزائر المقدمة ضمن نيل شهادة مذكرة ماجستير في سنة 2009/2088 بجامعة باتنة.

استندت الدراسة إلى الاعتماد على دراسة الحالة من اجل توضيح مختلف طرق التقييم والتسجيل وفق معايير المحاسبة الدولية.

هدفت هاته الدراسة الى تحديد أوجه التقارب والاختلاف بين المخطط المحاسبي الوطني والنظام المحاسبي المالي، واستنتاج الرهانات والآثار المحتملة جراء اعتماد هذه الإصلاحات المحاسبية وتوضيح أين ستكون القوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية.

من اجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع اعتمد الباحث على منهج الوصفي التحليلي للقوائم المالية في المؤسسات الجزائرية بعد تكييفها مع معايير المحاسبة الدولية.

اعتمد الباحث على المنهج الوصفي التحليلي للقوائم المالية بالنسبة للجانب النظري أما الجانب التطبيقي فقد اعتمد على منهج دراسة حالة.

خلصت الدراسة إلى إمكانية تكييف القوائم المالية الجزائرية وفقا للمعايير المحاسبية الدولية وان تطبيقها أمر ممكن يتطلب فقط التحضير الجيد وهذا حسب ما أشاد به الباحث، مما يسمح للجزائر بتحسين صورة مؤسستها على المستوى العالمي، وما يترتب عنه من جلب المستثمر الأجنبي.

– الدراسة الثالثة:

دراسة وسيلة بوخالفة تحت عنوان، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية مذكرة ماستر أكاديمي جامعة قاصدي مرباح ورقلة سنة 2013/2012.

تمحورت الإشكالية الرئيسية ما مدى قدرة المؤسسة على الالتزام بإرشادات محافظ الحسابات حيث من أهداف هذه الدراسة إظهار الدور الذي تلعبه عملية المراجعة في المساعدة على تقديم معلومات مالية ومحاسبية تتميز بالدقة للجهات التي تطلبها وتسليط الضوء على ما هو موجود فعليا ومقارنته مع ما هو مدروس نظريا.

ولقد كانت أبرز النتائج التي توصل إليها كالتالي:

يمثل رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة على أن يكون ذلك معدا وفقا للمبادئ المحاسبية والمعايير المتعارف عليها والمقبولة قبولا عاما، التي تدعم عملية المراجعة للحسابات وتزيد من ثقة مستخدمي المعلومات بأنها لا تتضمن أخطاء مادية أو تحريف.

يمكن اعتبار أن عملية المراجعة الخارجية تساهم بقدر كبير وفعال في الحصول على المعلومات محاسبية ذات جودة عالية يستفيد منها مستخدمي القوائم المالية في اتخاذ قراراتهم المناسبة كل حسب احتياجاته، كما يستفيد إدارة المؤسسة نفسها كذلك من هذه المعلومات في مختلف قراراتها الإدارية وعملياتها التسييرية.

يؤدي اهتمام المؤسسة بتوصيات وإرشادات المراجع الخارجي والالتزام بتطبيقها إلى تحسين جودة القوائم المالية وبالتالي هذا الأمر سيؤدي إلى نجاح المؤسسة وازدهارها.

المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

اتفقت دراستنا الحالية مع الدراسات السابقة من حيث المضمون المتمثل في توضيح الدور الفعال الذي تلعبه مراجعة الحسابات وانعكاسها الإيجابي على الشركات بصفة عامة بينما اختلفت كل الدراسات سواء السابقة أو الحالية من حيث طرق معالجة ومجتمع الدراسة والعينات الخاصة بالمواضيع التي طرحت فنجد أن مجتمع الدراسة الحالية تمثل في دراسة بمؤسسات اقتصادية عمومية وخاصة ومهنيين مختصين وأساتذة جامعيين.

يتضح من خلال استعراضنا للدراسات السابقة بأنها تسلط الضوء على دور المراجع الخارجي في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسات وكذلك مدى تطابقها لمبادئ ومعايير المحاسبة الدولية، أما في دراسة وسيلة بوخالفة تمثلت في رأي مراجع الحسابات الخارجي المستقل والذي يترجمه تقريره مقياسا لمصداقية المعلومات المحاسبية وتمثيلها للصورة الحقيقية للمؤسسة.

هدفت هذه الدراسة إلى توضيح الدور الفعال الدي تلعبه توصيات المراجع الخارجي ورأيه الذي يبديه في تقريره في المساهمة في عملية اتخاذ القرار من طرف المسير أو أعضاء مجلس إدارة المؤسسة نظرا للمشاكل التسييرية وضعف نظام الرقابة الداخلية والاعتماد المنخفض للمراجعة الداخلية التي تشهدها المؤسسة الاقتصادية الجزائرية ، فإن الامر يتطلب من المؤسسة ضرورة وجوب الاخذ بجدية أراء وملاحظات وتوجيهات المدقق المالي أثناء عملية اتخاذ القرارات الاستراتيجية للمؤسسة الذي ليس له مصلحة سوى اضفاء الحياد للمؤسسة وتقييم مسارها واعتبارها قوة فاعلة ومؤثرة في تحسين جودة القوائم المالية هذا من جهة، وسبب في تحقيق التقدم الذي يرسم المؤسسة من خلال الاستراتيجيات والخطط الموضوعة من طرف المؤسسة من جهة اخرى، مما يؤدي هذا الامر إلى ضمان بقاء المؤسسة واستمراريتها في السوق وبالتالي تحسين أدائها وزيادة أرباحها.

خلاصة الفصل

من خلال ما تطرقنا إليه في الفصل الأول لدراستنا يمكننا التوصل إلى أن للتدقيق الخارجي دور هام في تحقيق الموثوقية في القوائم المالية، كونه يساهم في إنتاج معلومات تتميز بالمصداقية والصحة، وذلك من خلال عمل محافظ الحسابات.

وعليه فلا نستطيع القول بأن القوائم المالية ذات جودة عالية بتوفر خصائصها النوعية فقط وإنما تتحقق إلا إذا تم تدقيقها من قبل شخص مؤهل، محايد ومستقل عن المؤسسة التي تقوم بإعدادها، يتمثل هذا الشخص في محافظ الحسابات الذي يقوم بإبداء رأيه الفني المحايد حول مدى مصداقية القوائم المالية للمؤسسة محل التدقيق، حيث هذا الراي ينعكس بالإيجاب على عملية اتخاذ القرارات المالية وعملية التخطيط الاستراتيجي للمسير من جهة وكذلك على الأطراف ذوي المصلحة من جهة أخرى.

الفصل الثاني

دراسة تطبيقية حول أثر تقارير المدقق المالي على عملية إتخاذ القرار

مقدمة الفصل:

قمنا في الفصل السابق بتسليط الضوء على الإطار المفاهيمي للتدقيق المالي واتخاذ القرارات وذلك في الجانب النظري، وسنحاول في فصل الدارسة التطبيقية معرفة أثر تقارير المدقق المالي على عملية اتخاذ القرارات.

لتحقيق أهداف الدراسة قمنا بتصميم استمارة استبيان تتضمن ثلاث محاور لمعرفة أهمية تقارير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية، كما أخذنا آراء بعض الأساتذة المختصين في هذا المجال.

تمت عملية توزيع مجموعة من الاستبيانات على المهنيين والأكاديميين المهتمين بالمراجعة (بعض المراجعين الخواص بالإضافة إلى الأساتذة الجامعيين) لأخذ آرائهم حول موضوع دراستنا.

وبعد جمع المعلومات المطلوبة أجرينا تحليل لنتائج الاستبيان والتعليق عليها والتأكد من صدق الاستبيان واختبار الفرضيات وذلك باستخدام البرنامج الإحصائيSPSS V و Excel 2010 .

المبحث الأول :الطريقة الإستبيانية والدراسة الإحصائية المستعملة.

لقد قمنا باتباع المنهج الوصفي في عرض البيانات والمنهج التحليلي في تحليل نتائج الدراسة التي هدفت إلى معرفة أهمية تقارير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرارات.

المطلب الأول :مراحل الطريقة الاستبيانية

حاولنا من خلال هذا المطلب التطرق إلى مختلف مراحل إعداد الاستبيان والظروف التي تمت فيها صياغته.

أولا :تصميم استمارة الاستبيان

من خلال هذه المرحلة حاولنا قدر الإمكان تصميم أسئلة الاستمارة بصفة بسيطة، بحيث تكون سهلة وقابلة للفهم من قبل المستجوبين والذين من المفترض أن يكونوا على اطلاع واسع بموضوع الدراسة، بحيث تسمح لنا هذه الأسئلة بالإجابة على فرضيات البحث، وهذا للإحاطة بكل جوانب تصميم الاستبيان لرفع نسبة الإجابة والقبول لدى العينة المدروسة.

تمت طباعة الاستبيان على أوراق عادية، حيث تضمنت عشرين سؤالا، وتم صياغتها باللغة العربية، ولقد خضع هذا الاستبيان إلى عملية التحكيم من قبل أساتذة مختصين، وهذا بهدف التأكد من سلامة المحتوى المعلوماتي لاستمارة الاستبيان من حيث دقة الأسئلة، وابتعادها عن الغموض، وتغطية الأسئلة لجميع محاور الدراسة، وعدم حملها للتناقضات.

وبعد الانتهاء من عملية التحكيم، قمنا بوضعه في اختبار أولي قصد معرفة مدى إمكانية عمله بشكل ملائم، واستخراج النقائص والسلبيات التي قد تشوبه، خاصة التكرار أو طول الأسئلة والغموض والتعقيد التي قد تجعل من أفراد العينة يشعرون بالملل مما يقودهم لعدم التعامل مع الاستبيان بشكل جدي.

وبعد الأخذ بعين الاعتبار الملاحظات المسجلة تم ضبط أسئلة الاستبيان وصياغتها بشكل نهائي وقد احتوى الاستبيان على الديباجة التي تتصدر الاستمارة، والتي تتضمن عنوان الموضوع محل الدراسة مع تقديم وجيز للشهادة المراد الحصول عليها، وذلك لتبرير القيام بهذه الاستبانة، مع رجائنا لهم الإجابة بكل عناية وموضوعية، وإحاطتهم علما بان المعلومات المدلى بها سوف لن تستخدم إلا لأغراض البحث العلمي فقط، كما أشرنا كذلك إلى الجهة الأكاديمية التي ينتمي اليها الطالب، ذلك لزيادة قبولها والثقة فيها من طرف أفراد العينة.

ثانيا :نشر استمارة الاستبيان على أفراد العينة

بهدف نشر وتوزيع أكبر قدر ممكن من استمارات الاستبيان اعتمدنا على عدة طرق يمكن توضيحها فيما يلي:

المقابلة الشخصية :وهذا من خلال التسليم المبارر للإستمارة إلى المستجوب ومحاولة ررح الهدف من توزيعها وإبعاد الغموض الذي قد يكتنفها، كما ألحينا على ضرورة ملئ الاستمارة في أقل وقت ممكن.

الاستعانة بالغير :وهذا من خلال تسليم عدد معين من الاستمارات إلى بعض الزملاء.

التسليم الغير مباشر :وهذا من خلال إيداع استمارة الاستبيان في العديد من مكاتب محافظي الحسابات.

ثالثا :الدراسة الإحصائية.

قمنا خلال هذه المرحلة بفرز وتحليل الإجابات المتضمنة في الاستمارة، قصد بناء قاعدة معطيات والتي تم إعدادها بالاعتماد على برنامج EXCEL 2010 الذي اعتمدنا عليه أيضا في تمثيل المعطيات المستخرج في شكل دوائر نسبية وهذا بعد استبعاد الاستمارات الملغاة، تم تفريغ الإجابات من الاستمارات المعتمدة في شكل جدول مصفوفي.

-اعتمدنا على مقياس ليكارت الخماسي، المبين في الجدول التالي:

جدول رقم (1) يبين مجالات الإجابة على أسئلة الاستبيان وأوزانها

موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
5	4	3	2	1

بحيث اعتمدنا على الأسلوب الايجابي لبناء أسئلة الاستمارة، وهذا لتسهيل عملية إدخال البيانات واجتناب الأخطاء،

حيث تم استخدام الوسائل التالية :تم استخدام برنامج الاحصائيSPSS V .

- ثبات الاستبيان الفاكروميخ.

-المتوسطات الحسابية.

-الانحرافات المعيارية.

المطلب الثاني :الدراسة الإحصائية المستعملة

نحاول من خلال هذا المطلب التطرق إلى هيكل الاستبيان وكذا مجتمع وعينة الدراسة، وصولا إلى معالجة الاستبيان.

أولا :هيكل الاستبيان

ويمكن عرض المحاور الرئيسية للاستمارة فيما يلي:

القسم الأول :بعض المعلومات العامة من أجل استكمال البيانات الخاصة (الشخصية) للدراسة.

القسم الثاني :التدقيق الخارجي.

القسم الثالث :مساهمة التدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية.

ثانيا :عينة الدراسة

يتحدد مجتمع هذه الدراسة الميدانية في المتخصصين في مجال المراجعة سواء الأكاديميين أو المهنيين في الجزائر، ويمكن تصنيف هذا المجتمع إلى الفئات التالية:

الفئة الأولى :أساتذة الجامعة أصحاب الاختصاصات ذات الصلة بالمراجعة أو المحاسبة؛

الفئة الثانية :المهنيين المعتمدين(الخبراء المحاسبين ومحافظي الحسابات والمحاسبين المعتمدين،).

الفئة الثالثة :المحاسبين الموظفين في المؤسسات الاقتصادية.

تم توزيع الاستبيان على عينة عشوائية من أفراد العينة تضم 57 فرد، على الفئات الثلاثة المذكورة سابقا، بحيث تم توزيع 57 استبيان مطبوع عن طريق التسليم والاستلام المباشر واستعانة ببعض الزملاء.

وبعد عملية تنظيم الاستمارات المستلمة بحيث تم استرجاع 36 استبيان لتمثيل عينة الدراسة، قمنا باستبعاد باقي الاستمارات وذلك لفقدانها والمقدر عددها 13 استمارة وقد لخَصت هذه المعلومات في الجدول كما هو موضح كالتالي:

جدول رقم (2) الاحصائيات الخاصة باستمارة الاستبيان

البيان	العدد	النسبة المئوية %
عدد الاستمارات الموزعة	57	%100
عدد الاستمارات المستلمة	36	%63.15
عدد الاستمارات المفقودة	13	%22.80
عدد الاستمارات الملغاة	8	%14.05

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على استمارات الاستبيان.

المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.

المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة والنتائج الإحصائية المتوصل اليها.

نحاول من خلال هذا البند أن نتناول المحور الأول من الاستبيان والمتمثل أساسا في تحليل الخصائص الديموغرافية للعينة المدروسة، حيث أظهرت النتائج المدروسة ما يلي:

أولا: وصف خصائص عينة الدراسة:

أ-توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب الجنس

جدول رقم (3) افراد العينة حسب الجنس

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
ذكر	36	%100
انثى	00	%00
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

تتكون العينة من 36 فردا، منهم 36 ذكر، حيث يوضح الشكل أعلاه والمتمثل في توزيع عينة الدراسة حسب متغير الجنس، إن نسب الذكور كانت مرتفعة جدا مقارنة بنسبة الإناث حيث بلغت 100 % في حين قدرت نسبة الإناث بـ 0% ، مما يدل أن عدد الذكور هو الغالب تماما على العينة، وبفارق كبير جدا، وهذا راجع لان العينة المتاحة اثناء الدراسة التطبيقية كانت من جنس ذكر.

ويمكننا توضيح هذه المعطيات في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1) توزيع العينة حسب الجنس

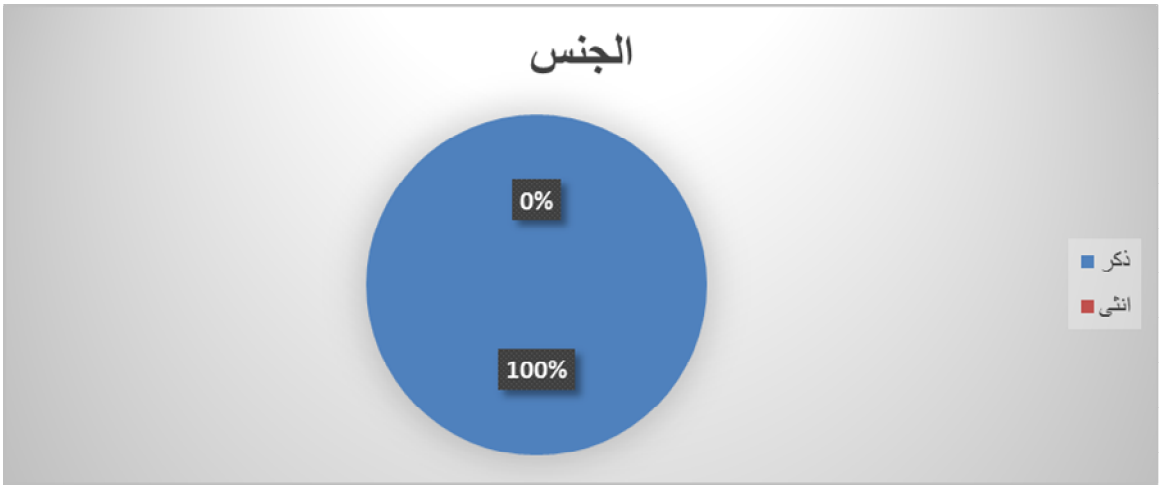

ب-توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب العمر

جدول رقم (4) افراد العينة حسب العمر

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
مابين30-35 سنة	18	**%50**
مابين35-40 سنة	10	**%27.8**
مابين40-45 سنة	6	**%16.7**
اكثر من 45 سنة	2	**%5.6**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

توزيع العينة حسب العمر، حيث يلاحظ أن معظم أفراد العينة هم من فئة العمرية حسبما يبينه الجدول أعلاه مابين30-35 سنة بنسبة 50 % أي ما يعادل 18 فردا، تليها الفئة العمرية مابين35-40 سنة بنسبة 27.8 % أي ما يعادل 10 افراد.

الشكل رقم (2) توزيع العينة حسب العمر

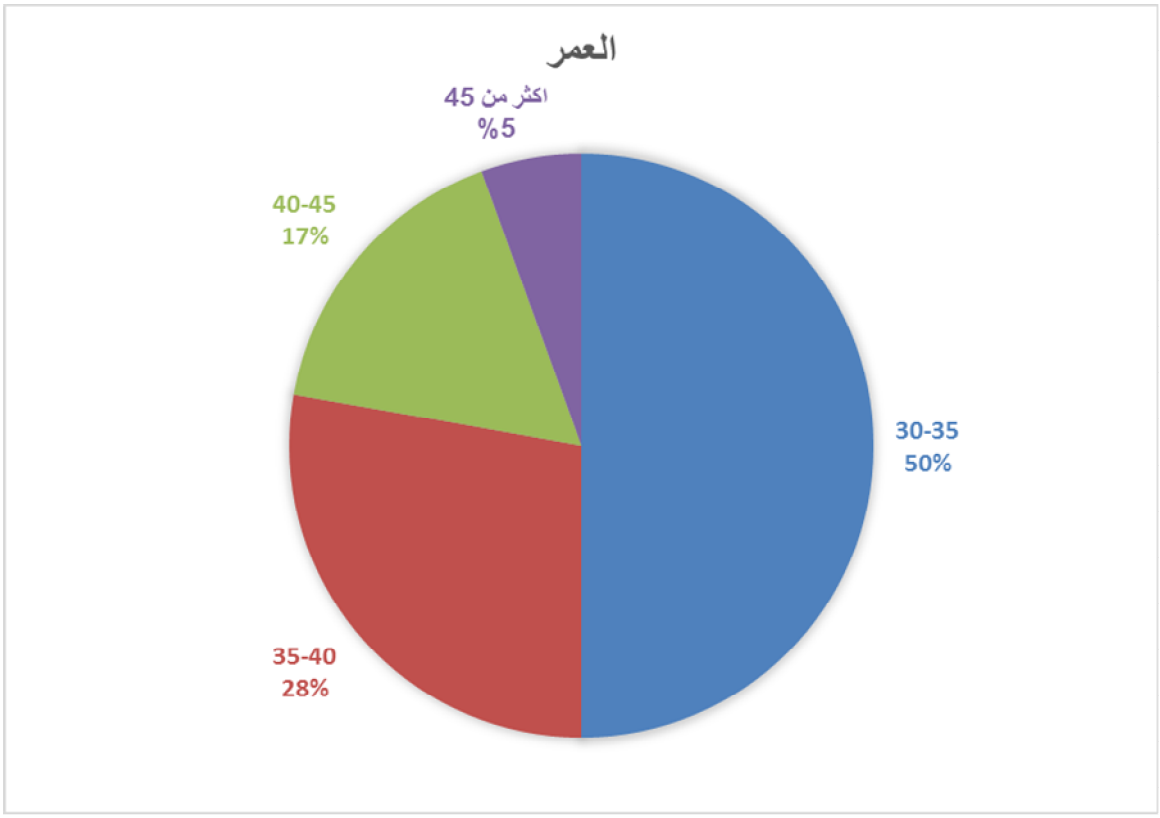

ج-توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب المؤهل العلمي

جدول رقم (5) افراد العينة حسب المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	التكرار	النسبة المئوية%
ليسانس	29	**%80.6**
ماجستير	03	**%08.3**
دكتوراء	04	**%11.1**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

بأن المستوى التعليمي لجميع أفراد العينة مرتفع، بحيث أن أغلبية أفراد العينة لديهم مستوى ليسانس أي بنسبة 80.6 %أي ما يعادل 29 فرد، في حين تبلغ نسبة أفراد العينة الذين يملكون على مؤهل علمي في الدراسات العليا (ماجستير ودكتوراه) على نسبة 19.4%أي ما يعادل 07 افراد.

الشكل رقم (3) توزيع العينة حسب المؤهل العلمي

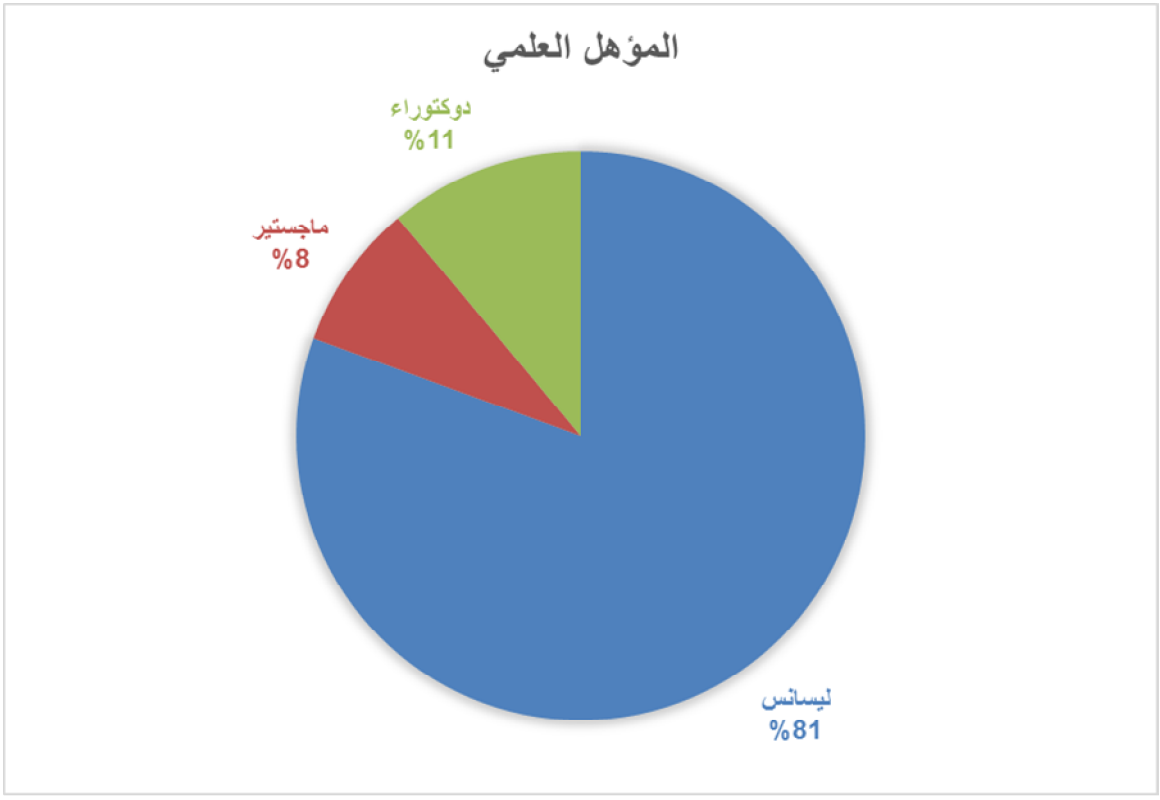

ح-الخصائص الديموغرافية لعينة الدارسة (مجال العمل)

جدول رقم (6) افراد العينة حسب مجال العمل

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
قسم المحاسبة والمالية	24	**%66.7**
قسم المراجعة	00	**%0**
محافظ حسابات	12	**%33.3**
خبير محاسبي	00	**%0**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

يوضح الجدول أعلاه أن معظم أفراد الدراسة هم من الفئة الأولى الموظفين العاملين في مجال المحاسبة والمالية بتكرار 24 وبنسبة 66.7% أما الفئة الثانية محافظي الحسابات فبلغت 33.3%بتكرار 12 ، ويرجع سبب ارتفاع الفئة الاولى العاملين في المحاسبة والمالية بكونهم متوفرون في المؤسسات الاقتصادية ، الشيء الذي يجعل الاتصال بهم أسهل وأسرع من الفئات الأخرى .

الشكل رقم (4) توزيع العينة حسب مجال العمل

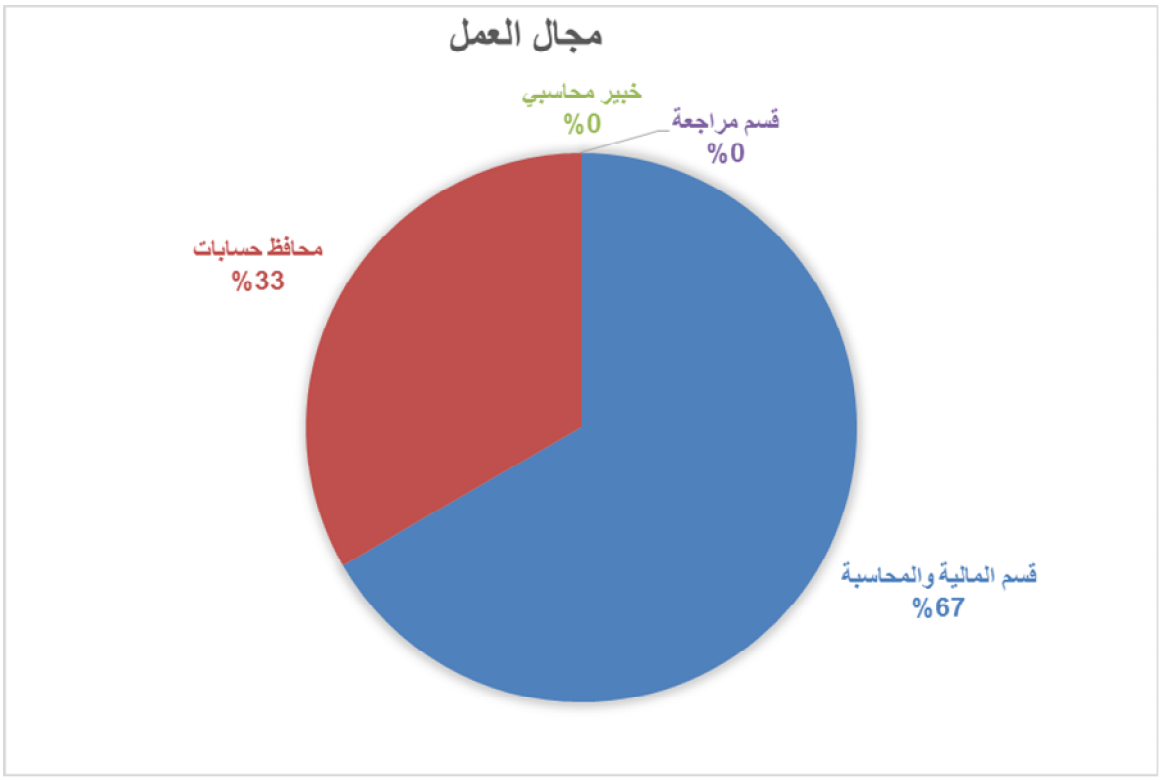

د-توزيع أفراد المجتمع الدراسة حسب الخبرة المهنية

جدول رقم (7) افراد العينة حسب الخبرة المهنية

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
اقل من 03 سنوات	21	**%58.33**
مابين3-5 سنوات	12	**%33.33**
مابين5-10 سنوات	3	**%8.34**
اكثر من 10 سنوات	0	**%0**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين تقل خبرتهم عن 3 سنوات هو 21 فرد أي بنسبة 58.33 %من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد الذين تتراوح خبرتهم من3 إلى 5 سنوات هو 12 فرد أي33.33%، أما الأفراد العينة الذين تتراوح خبرتهم من5 إلى 10 سنوات هم3 افراد أي8.34%.

.

الشكل رقم (5) توزيع العينة حسب الخبرة المهنية

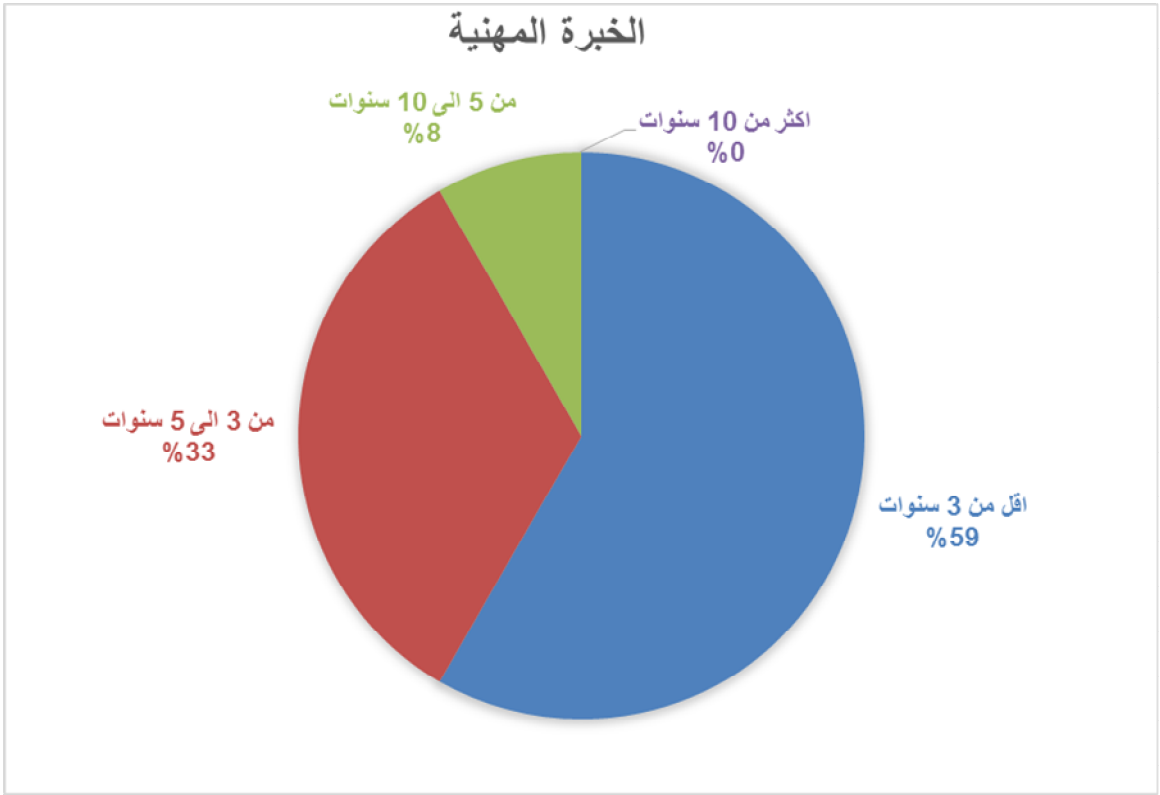

ه-الخصائص الديموغرافية لعينة الدارسة (قطاع العمل)

جدول رقم (8) افراد العينة حسب قطاع العمل

الوظيفة	التكرار	النسبة المئوية%
عام	21	**%42**
خاص	15	**%58**
المجموع	**36**	**%100**

المصدر:من إعداد الطالب بالاعتماد على برنامج spss.

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن عدد أفراد العينة الذين ينتمون للقطاع العام ويشتغلون في مجال الحاسبة والمالية هو 21 فرد أي بنسبة42 %من إجمالي العينة، بينما عدد أفراد الذين يشتغلون بالقطاع الخاص هو 12 فرد أي58 %.

الشكل رقم (6) توزيع العينة حسب قطاع العمل

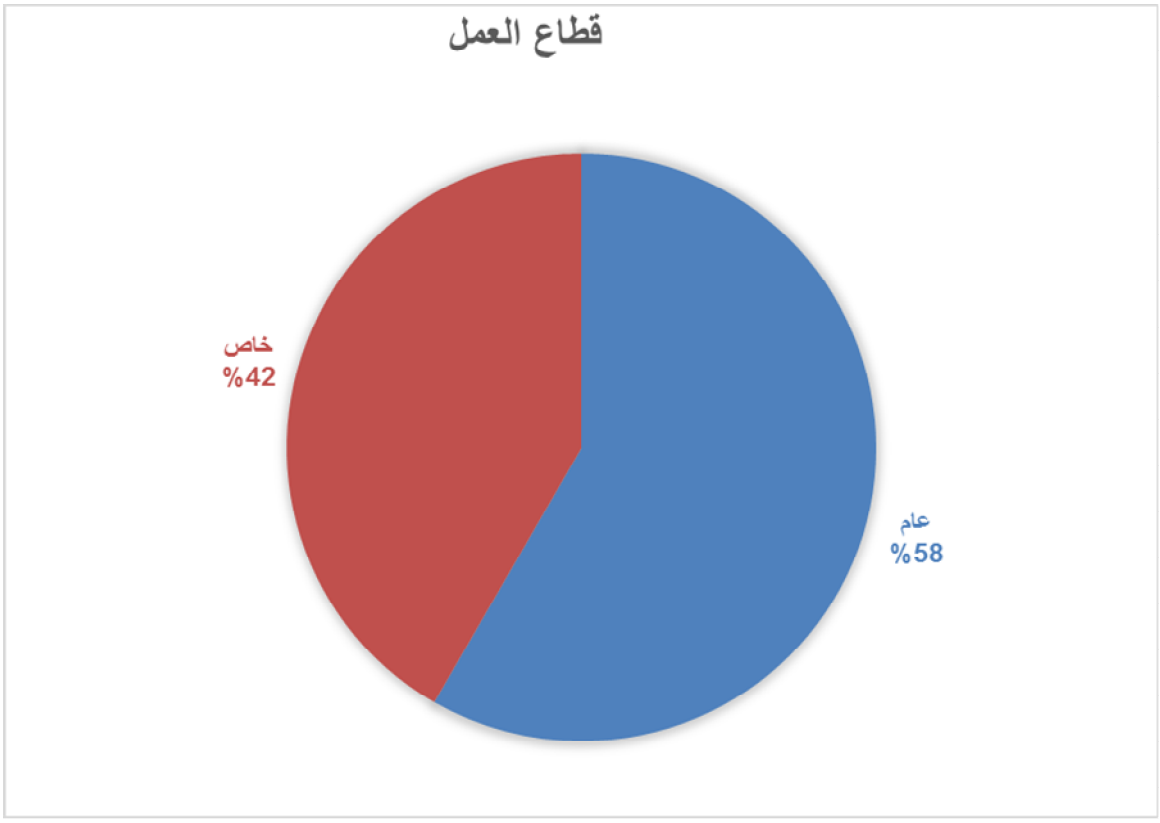

ثانيا :النتائج الاحصائية التي توصلت إليها الدراسة

1-إجراءات معالجة الاستبيان

من خلال هذا العنصر نحاول وصف وتحليل إجابات عينة الدراسة بخصوص كل محور من محاور الدراسة، ثم استنتاج اتجاه العينة لكل سؤال من أسئلة الدراسة وهذا بالاعتماد على الأوزان المرجحة لمقياس ليكارت، حيث قمنا بحساب طول الفئة والذي يساوي حاصل قسمة عدد المسافات(من 1 إلى2 ، من 2 إلى3 ، من 3 إلى4 ، من4إلى 5) على عدد الخيارات المتاحة أمام المستجوبين(غير موافق بشدة، غير موافق، محايد.....) وعليه يساوي طول الفئة 0.8=5/4.

2-التدقيق الخارجي:

جدول رقم (9) الاستبيان –التدقيق الخارجي-

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	تعتمد المؤسسة على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.	4.17	0.447
02	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية في عمله.	4.42	0.500
03	يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.	4.47	0.560
04	يستخدم المدقق الخارجي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.	4.42	0.554
05	تعتمد الادارة على تقارير التدقيق الخارجي في اتخاذ قراراتها المالية.	3.56	1.054
06	يقوم المدقق الخارجي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.	4.03	0.774
07	وفق التشريع الجزائري يقدم المدقق الخارجي عدة انواع من التقارير للمؤسسة الاقتصادية.	3.97	0.696

المصدر :من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال الجدول اعلاه أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم 3 بمتوسط حسابي4.47 وانحراف معياري بلغ 0.56 والتي تنص على أن " يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية"، بنسبة تأييد تصل إلى 97.2% ، مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة في حين حازت العبارة

رقم 5 على أدنى متوسط حسابي بلغ 3.56 وانحراف معياري بلغ 1.054 والمتعلقة" تعتمد الادارة على تقارير التدقيق الخارجي في اتخاذ قراراتها المالية" ، بنسبة تأييد تصل إلى63.9% مع انها تقع في مجال القبول.

3-مساهمة التدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية:

جدول رقم (10) الاستبيان – مساهمة التدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية –

رقم العبارة	العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
01	يقوم المدقق المالي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول والبدائل.	3.61	1.076
02	يعتبر تقرير المدقق المالي "محافظ الحسابات" وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.	4.39	0.599
03	ينعكس أثر تقرير المدقق المالي بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية.	4.28	0.701
04	التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.	4.33	0.676
05	يقوم المدقق المالي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.	4.33	0.717
06	يعتبر المسير وحده متخذ القرار ويتحمل المسئولية في حالة الفشل.	2.47	1.424
07	عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية يتم استشارة محافظ الحسابات المتعاقد.	3.11	1.326

المصدر :من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS

نلاحظ من خلال نتائج الجدول اعلاه أن أعلى متوسط حسابي كان للعبارة رقم 2 بمتوسط حسابي4.39 وانحراف معياري بلغ 0.599 والتي تنص على أن " يعتبر تقرير المدقق المالي **"محافظ الحسابات"** وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة**"**. بنسبة تأييد تصل إلى 94.4% ، مما يدل على موافقة عينة الدراسة على هذه العبارة في حين حازت العبارة رقم 6 على أدنى متوسط حسابي بلغ 2.47 وانحراف معياري بلغ 1.424 والمتعلقة" يعتبر المسير وحده متخذ القرار ويتحمل المسئولية في حالة الفشل." ، بنسبة تأييد تصل إلى25%.

المطلب الثاني :اختبار الفرضيات وتحليل أثر تقارير المدقق المالي على عملية اتخاذ القرار

أولا :صدق أداة الدراسة

قبل تحليل نتائج وفرضيات الدراسة، لابد من التأكيد من موثوقية أداة القياس المستخدمة، حيث تعكس الموثوقية هنا درجة ثبات أداة القياس، وتتأثر أداة القياس بعدة عوامل نذكر منها :

-طول الاختبار بحيث تزداد قيمة معامل الثبات بزيادة عدد العبارات في الاستبيان، وذلك من خلال تأثير زيادة عدد العبارات على شمولية المحتوى.

-تجانس أو تباين درجات أفراد العينة : يقل معامل ثبات الاختبار بزيادة تجانس أفراد العينة، ويكبر معامل الثبات مع زيادة تباين أفراد العينة في اجاباتهم.

-مدى صعوبة فهم أداة القياس : عندما تكون عبارة الاستبيان غير مفهومة أو صعبة الاستيعاب، فإن أفراد العينة المستجوبة قد يلجؤوا إلى التخمين، وبالتالي تتأثر درجة ثبات أداة القياس.

-الفترة الزمنية بين قياسيين بنفس الأداة : إذا كانت الفترة الزمنية بين قياسين بنفس الأداة طويلة نسبيا فإن الظروف قد تختلف وبالتالي قد يؤثر ذلك على إجابات بعض أفراد العينة المستجوبة مما يؤدي إلى عدم ثبات القياس.

ويستخدم معامل ألفا كرونباخ وتوجد عدة اختبارات تقيس الثبات الداخلي لأداة الدراسة، أهمها معامل ألفا كرونباخ لقياس مدى ثبات أداة الدراسة من ناحية الاتساق الداخلي لعبارات الأداة والنسبة المقبولة لهذا المعامل هي 60% فاكثر، والجدول التالي يبين معامل ألفا كرونباخ لأداة الدراسة، حيث بلغ نسبة 0.799 وهي نسبة مقبولة إحصائيا.

الشكل رقم (7) رسم بياني لعينة الدراسة

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,799	20

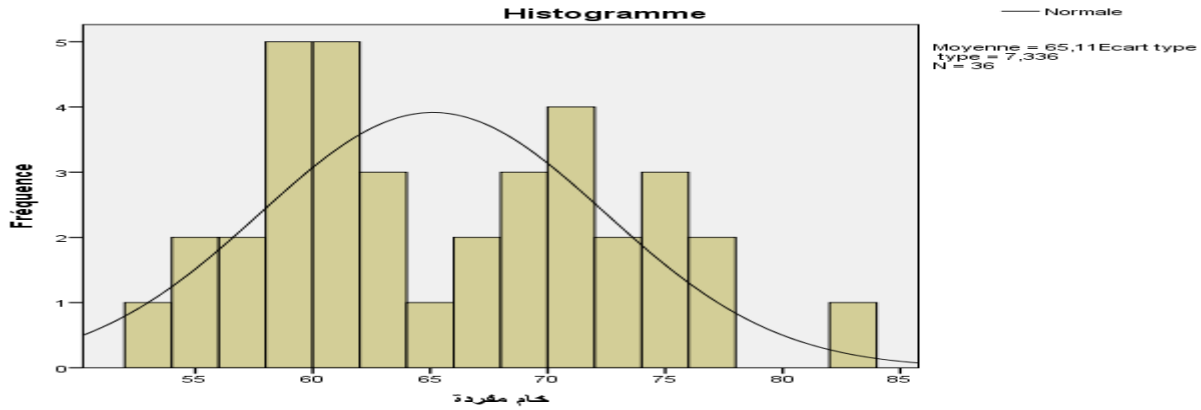

المصدر :من إعداد الطالب بناء على نتائج برنامج SPSS

ثانيا :تحليل النتائج

تحليل نتائج الفرضية الأولى:

يتضح في الجدول الاستبيان –التدقيق الخارجي–رقم (9) أن التدقيق يلعب دور مهم في المؤسسة حيث كانت وجهة نظر أفراد العينة في الاتجاه الموافق، كما يشير إلى ذلك المتوسط الحسابي للإجابات الذي بلغ 4.17 وبانحراف معياري مقداره 0.447 ويتجلى ذلك في العبارة رقم (1) التي تنص على " تعتمد المؤسسة على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية ". كانت باتجاه موافق، لأن التدقيق المالي كمهنة يلعب دور مهم في المؤسسة الاقتصادية العمومية والخاصة، كما نسجل أن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على موافقتهم في أن التدقيق المالي يلعب دور مهم في المؤسسة الاقتصادية من خلال العبارات الأتية:

–يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

–يستخدم المدقق الخارجي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

–تعتمد الادارة على تقارير التدقيق الخارجي في اتخاذ قراراتها المالية.

–يقوم المدقق الخارجي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.

– وفق التشريع الجزائري يقدم المدقق الخارجي عدة انواع من التقارير للمؤسسة الاقتصادية.

تحليل نتائج الفرضية الثانية

يتضح في جدول الاستبيان – مساهمة التدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية – رقم (10) على أنه يجب على المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي الى تحسين جودة القوائم المالية حيث كانت في الاتجاه الموافق، هذا من وجهة نظر أفراد العينة وكما يشير إلى ذلك المتوسط الحسابي للإجابات الذي بلغ 4.44

بانحراف معياري بمقدار0.676، ويظهر ذلك في العبارة رقم (4) التي تنص على "التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة."، كما نسجل أن أفراد عينة الدراسة قد أكدوا على موافقتهم في أن يجب الاعتماد على تقرير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرار الذي يحقق اهداف المؤسسة من خلال العبارات الآتية:

– يقوم المدقق المالي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول والبدائل.

–يعتبر تقرير المدقق المالي **"محافظ الحسابات"** وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.

–يقوم المدقق المالي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.

تحليل نتائج الفرضية الثالثة:

يتضح في جدول الاستبيان – مساهمة التدقيق المالي في اتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية – رقم (10) يساهم التدقيق المالي بشكل ايجابي على المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية كان في الاتجاه موافق، وهذا من وجهة نظر أفراد العينة، كما يشير إلى ذلك المتوسط الحسابي للإجابات الذي بلغ 4.28 وبانحراف معياري مقداره0.701، ويعود ذلك إلى أن التدقيق المالي يساهم في ايجاد نقاط الضعف لنظام الرقابة الداخلية وكذلك لمراجعة أساليب المراجعة الداخلية، ويتبن ذلك من خلال العبارة رقم (3) " ينعكس أثر تقرير المدقق المالي بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية."

كما نلاحظ أن أفراد العينة قد أكدوا موافقتهم على مساهمة التدقيق المالي في تقوية أساليب المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية كما تنص عليها العبارات التالية:

– يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

–يستخدم المدقق الخارجي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

مما سبق نستنتج أن:

–التدقيق المالي يلعب دور مهم في المؤسسة الاقتصادية ؛

–الادارة في المؤسسات الاقتصادية تعتمد على تقارير التدقيق المالي في اتخاذ قراراتها ؛

–يقوم المدقق المالي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها ؛

–وجوب إستشارة الأطراف المعنية من بينهم المدقق المالي فيما يخص عملية اتخاذ القرار ؛

–يقوم التدقيق المالي بتوفير المعلومات السليمة الدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول البديلة ؛

–يعتبر التدقيق المالي كأداة مساعدة أو هيئة مستشارة تلجأ إليها الإدارة عند الإقبال على قرارات إستراتيجية ؛

–يساعد التدقيق المالي في توفير الجو الملائم لاتخاذ قرارات ذات جودة وفعالية ؛

–يساعد المالي الداخلي إدارة المؤسسة على تطبيق سياساتها وإجراءاتها وبلوغ أهدافها بفعالية وكفاءة ؛

–عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية يتم استشارة محافظ الحسابات المتعاقد ؛

خلاصة الفصل

حاولنا في هذ الفصل دراسة واقع التدقيق المالي ودوره في اتخاذ القرار بالمؤسسة الاقتصادية، ولأن المؤسسات تحاول ترشيد قراراتها وذلك من خلال العمل بقواعد التدقيق المالي ونظام المالي المحاسبي وكخلاصة عامة لأهم النتائج بعد الدراسة الاستطلاعية لواقع التدقيق المالي فقد لمسنا إدراك الفئات المستجوبة لأهمية التدقيق المالي ودوره في اتخاذ القرار ومساعدته في ايجاد حلول للمشاكل الواقعة في المؤسسات بالنسبة لإجراءات المراجعة الداخلية ونظام الرقابة الداخلية، وذلك من خلال إبراز دور التدقيق المالي في المساهمة في عملية اتخاذ القرارات داخل المؤسسات الاقتصادية.

الخـاتمة

لقد حاولنا في هذا البحث إبراز الدور الهام الذي يلعبه التدقيق المالي في عملية اتخاذ القرارات من خلال تطرقنا إلى الجوانب العامة للتدقيق المالي واتخاذ القرارات حيث وجدنا أن التدقيق المالي ليس وليد الامس فقد تطور مع علم المحاسبة ومنذ ظهور بعض المنظمات المهنية التي تهتم بشؤون التدقيق والتي ساهمت بشك كبير في تطور المهنة إلى أن أصبحت هناك معايير دولية للتدقيق المالي' 'المراجعة الخارجية" التي نظمت عملية التدقيق بدقة.

كما حاولنا أيضا إبراز تلك الجوانب العامة لعملية اتخاذ القرار ومدى مساهمة التدقيق وتقاريره في عملية اتخاذ القرار حيث أبرزنا الدور الفعال الذي يلعبه التدقيق في عدة جوانب من بينها مساهمته في تقوية نظام الرقابة الداخلية وكذلك في إجراءات المراجعة الداخلية وتحسين جودة القوائم المالية وأخيرا الدور الهام الذي يلعبه التدقيق المالي من خلال مخرجاته والمتمثلة في التقارير المعدة من طرف محافظ الحسابات في المساهمة في عملية اتخاذ القرار بالمؤسسات الاقتصادية.

أولا :نتائج اختبار الفرضيات

انطلاقا من طريقة المعالجة التي اعتمدناها والتي جمعت بين الدراسة النظرية من جهة والدراسة الإستبيانية في تقييم الواقع والاستقصاء من جنة أخرى تحصلنا أثناء اختبار الفرضيات إلى النتائج التالية:

بخصوص الفرضية الاولى والتي تشير إلى أن التدقيق المالي يلعب دور مهم في المؤسسة الاقتصادية فقد اثبتت النتائج أن متخذ القرار يعتمد على تقارير المدقق المالي لتوفرها على معلومات سليمة ودقيقة وتحليلات ونسب مالية تسهل من مهام المسير اثناء اتخاذه للقرارات سواء المالية او الاستثمارية بالمؤسسة.

اما الفرضية الثانية وهي صحيحة حيث عند التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة والتي بدورها تعطي صورة كاملة وصحيحة للمركز المالي للمؤسسة.

اما بالنسبة للفرضية الثالثة فهي أيضا صحيحة خلال إثباتنا إلى أن التدقيق المالي يساهم بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وفي تقوية نظام الرقابة الداخلية وذلك من خلال الدراسة التطبيقية.

ثانيا :نتائج البحث:

-يعتبر تقرير المدقق المالي "محافظ الحسابات" وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.

-ينعكس أثر تقرير المدقق المالي بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية.

-يقوم المدقق المالي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.

-عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية يتم استشارة محافظ الحسابات المتعاقد.

-تعتمد المؤسسة على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.

-يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.

-يستخدم المدقق الخارجي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.

-تعتمد الادارة على تقارير التدقيق الخارجي في اتخاذ قراراتها المالية والاستثمارية.

ثالث :التوصيات والاقتراحات

-توفير المواد المادية والادوات المختلفة التي تساعد المدققين وتقلل من جهدهم وتزيد من تركيزهم وفعاليتهم عند القيام بمهامهم.

-ضرورة الإهتمام بالتوصيات والاقتراحات التي تندرج ضمن التقرير النهائي للمدقق المالي.

-توفير الجو الرقابي الفعال يساعد على بلوغ الاهداف بدرجات عالية من الفاعلية والكفائة.

-الاعتماد على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية والاستثمارية.

- استشارة محافظ الحسابات المتعاقد عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية من طرف المسير او مجلس الإدارة او الجمعية العامة.

رابعا: آفاق البحث

ويمكن بنهاية هذا البحث أن نلفت النظر لبعض النقاط الجديرة بالدراسة وهي:

-دور تقارير التدقيق المالي في التقليل من المخاطر المفاجئة عند اتخاذ القرارات الاستثمارية.

-دور المدقق المالي في زيادة استقلالية التدقيق الداخلي.

المـــراجع

I–الكتب الصادرة باللغة بالعربية

– بشير علاق، أسس الإدارة الحديثة، الطبعة الأولى، اليازوري العلمية، عمان الأردن،1998.

– جمال الدين عويسات، الإدارة وعملية إتخاذ القرار، دار هومة للنشر، الجزائر، 2003.

– جميل أحمد توفيق، إدارة الاعمال مدخل الوظيفي، دار النهضة العربية، بيروت، 1986.

– عبد الرحمان بابنات، ناصر دادي عدون، التدقيق الإداري وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لجزائر، دار المحمدي العامة، الجزائر،2008 .

– عبد السلام أبو قحف، أساسيات التنظيم والإدارة، الدار الجامعية الجديدة للنشر الإسكندرية،2003.

– علي خلف مجاحجة، إتخاذ القرارات الإدارية، دار قنديل للنشر والتوزيع، عمان،2004.

– محمد بوتين، المراجعة ومراقبة الحسابات من النظرية الى التطبيق، الطبعة 2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 2005.

II–الكتب الصادرة باللغة بالفرنسية

1-KHELASSI Redha, Précis d'Audit fiscal de l'entreprise, Berti Editions, Alger, Algérie, 2013.

III–المجلات والدوريات الصادرة بالغة العربية

– د.أحمد لعماري والاستاذة حكيمة مناعي، ملخص مادة التدقيق المالي والمحاسبي، جامعة الحاج لخضر باتنة.

VI–المذكرات

– جليلة بن حروف، دور المعلومات المالية في تقييم الأداء المالي واتخاذ القرارات، مذكرة ماجستير غير منشورة في علوم التسيير، جامعة بومرداس، 2003.

–خميس حنان، دور القوائم المالية وفق النظام المحاسبي المالي SCF في اتخاذ القرارات المالية، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2012/2011.

–وسيلة بوخالفة، دور المراجعة الخارجية في تحسين جودة القوائم المالية، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، 2013/2012.

– عمارة أمين ،بوترعة علاء الدين ،أثر التدقيق الخارجي على مصداقية القوائم المالية للمؤسسة، مذكرة ماستر اكاديمي، جامعة محمد بوضياف المسيلة، 2017/2016.

IV–المناشير

–قانون 10–01 مؤرخ في 29 جوان سنة 2010 يتعلق بمهن الخبير المحاسب، محافظ الحسابات والمحاسب المعتمد.

الملاحق

-الملحق رقم (1)

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة قاصدي مرباح ورقلة

كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والمالية والمحاسبة وعلوم التسيير

قسم :العلوم المالية والمحاسبة

من إعداد الطالبين :غالمي حميد – يحياوي سفيان

الهاتف:0658.63.63.12

البريد الالكتروني:ghalmihamid@gmail.com

تخصص :ثانية ماسترمالية مؤسسة

تحت إشراف الأستاذ: د.صديقي صفية

استمارة استبيان

في إطار متطلبات انجاز الدراسة الميدانية الخاصة بمذكرة شهادة الماستر المعنونة" **تأثير تقارير المدقق المالي في عملية إتخاذ القرارات المالية في المؤسسة الاقتصادية**".

تهدف هذه الدراسة إلى الاجابة على الإشكالية مفادها " **ما مدى تأثير تقارير المدقق المالي في عملية اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية** " ولتعزيز تصوراتنا تم اللجوء إلى طريقة الاستبيان لمعرفة وجهات نظركم حول إشكالية موضوع الدراسة، ما سيعطي مزيدا من الشفافية والصدق.

لذا ألتمس منكم الإجابة على الأسئلة بأمانة وموضوعية وبتمعن بوضع علامة X في الخانة التي تتفق مع رأيك، ونحيطكم علما بأنه معلوماتكم لن تستخدم إلا في إطار البحث العلمي.

أولا :المعلومات الشخصية

الجنس:.....ذكر ☐ انثى ☐

العمر(بالسنوات):..... 30-35 ☐ 35-40 ☐ 40-45 ☐ اكثر من 45 ☐

المؤهل العلمي:..... ليسانس ☐ ماجستير ☐ دكتوراه ☐

الخبرة المهنية : اقل من 3 سنوات ☐ من 3 إلى 05 سنوات ☐ من 5 إلى 10 سنوات ☐ اكثر من 10 سنوات ☐

قطاع العمل:.....العام ☐ الخاص ☐

مجال العمل:.....قسم المحاسبة والمالية ☐ قسم المراجعة ☐ محافظ حسابات ☐ خبير محاسبي ☐ استاذ جامعي ☐

ثانيا :التدقيق الخارجي

رقم العبارة	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	تعتمد المؤسسة على تقرير المدقق المالي كأداة لاتخاذ القرارات المالية.					
02	يتمتع المدقق الخارجي بالاستقلالية في عمله.					
03	يوفر التدقيق الخارجي معلومات حول جوانب الضعف في أنظمة الرقابة الداخلية.					
04	يستخدم المدقق الخارجي أساليب وإجراءات التدقيق لتقييم مدى فعالية نظام الرقابة الداخلية.					
05	تعتمد الادارة على تقارير التدقيق الخارجي في اتخاذ قراراتها المالية.					
06	يقوم المدقق الخارجي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.					
07	وفق التشريع الجزائري يقدم المدقق الخارجي عدة انواع من التقارير للمؤسسة الاقتصادية.					

ثالثا :مساهمة التدقيق المالي في إتخاذ القرارات في المؤسسة الاقتصادية

رقم العبارة	العبارة	موافق	موافق بشدة	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
01	يقوم المدقق المالي بتوفير المعلومات السليمة والدقيقة لمتخذي القرار حتى تمكنهم من إيجاد الحلول والبدائل.					
02	يعتبر تقرير المدقق المالي "محافظ الحسابات" وسيلة يعتمد عليها في تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.					
03	ينعكس أثر تقرير المدقق المالي بشكل إيجابي على المراجعة الداخلية وكذلك لتقوية نظام الرقابة الداخلية.					
04	التزام المؤسسة بتطبيق إرشادات المدقق المالي ورفع التحفظات يؤدي إلى تحسين جودة القوائم المالية للمؤسسة.					
05	يقوم المدقق المالي بعمليات الفحص وإعطاء النصائح للمؤسسة على العمليات التي تم مراجعتها.					
06	يعتبر المسير وحده متخذ القرار ويتحمل المسئولية في حالة الفشل.					
07	عند اتخاذ القرارات المالية بالمؤسسة الاقتصادية يتم استشارة محافظ الحسابات المتعاقد.					

-الملحق رقم (02)

Récapitulatif de traitement des observations

		N	%
Observations	Valide	36	100,0
	Exclue[a]	0	,0
	Total	36	100,0

a. Suppression par liste basée sur toutes les variables de la procédure.

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,799	20

	Kolmogorov-Smirnov[a]		
	Statistiques	ddl	Sig.
خام مفردة	,146	36	,051

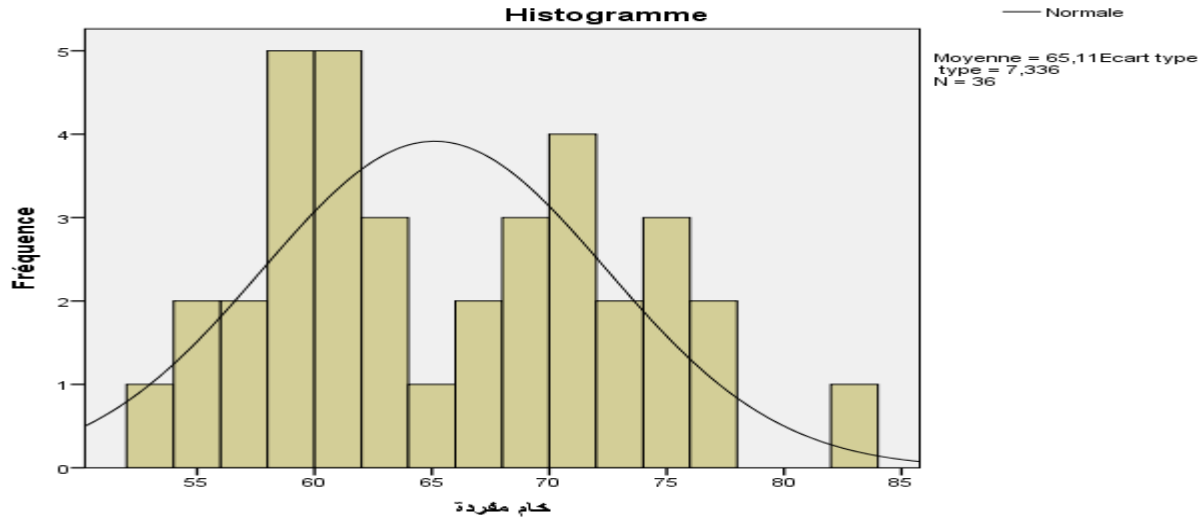

-الملحق رقم (03)

Statistiques descriptives

	N	Moyenne	Ecart type
الجنس	36	1,00	,000
العمر	36	1,78	,929
العلمي المؤهل	36	1,31	,668
العمل قطاع	36	2,64	,990
العمل مجال	36	1,33	,478
المهنية الخبرة	36	1,50	,655
N valide (liste)	36		

الجنس

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ذكر	36	100,0	100,0	100,0

العمر

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	30-35	18	50,0	50,0	50,0
	35-40	10	27,8	27,8	77,8
	40-45	6	16,7	16,7	94,4
	45 من أكثر	2	5,6	5,6	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

العلمي المؤهل

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	ليسانس	29	80,6	80,6	80,6
	ماجستير	3	8,3	8,3	88,9
	دكتوراه	4	11,1	11,1	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

العمل قطاع

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	عام	6	16,7	16,7	16,7
	خاص	8	22,2	22,2	38,9
	3	15	41,7	41,7	80,6
	4	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

العمل مجال

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	والمالية المحاسبة قسم	24	66,7	66,7	66,7
	الحسابات محافظ	12	33,3	33,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

المهنية الخبرة

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	سنوات 3 من أقل	21	58,3	58,3	58,3
	سنوات 5 الى 3 من	12	33,3	33,3	91,7
	سنوات 10 الى 5 من	3	8,3	8,3	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

-الملحق رقم (04)

Statistiques

		A1	A2	A3	A4	A5	A6	A7
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		4,17	4,42	4,47	4,42	3,56	4,03	3,97
Ecart type		,447	,500	,560	,554	1,054	,774	,696

A 1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,8	2,8	2,8
	موافق	28	77,8	77,8	80,6
	بشدة موافق	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق	21	58,3	58,3	58,3
	بشدة موافق	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,8	2,8	2,8
	موافق	17	47,2	47,2	50,0
	بشدة موافق	18	50,0	50,0	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	1	2,8	2,8	2,8
	موافق	19	52,8	52,8	55,6
	بشدة موافق	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غ	2	5,6	5,6	5,6
	موافق غير	4	11,1	11,1	16,7
	محايد	7	19,4	19,4	36,1
	موافق	18	50,0	50,0	86,1
	بشدة موافق	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	7	19,4	19,4	22,2
	موافق	18	50,0	50,0	72,2
	بشدة موافق	10	27,8	27,8	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

A7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	1	2,8	2,8	2,8
	محايد	6	16,7	16,7	19,4
	موافق	22	61,1	61,1	80,6
	بشدة موافق	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

-الملحق رقم (05)

Fréquences

Statistiques

		B1	B2	B3	B4	B5	B6	B7
N	Valide	36	36	36	36	36	36	36
	Manquant	0	0	0	0	0	0	0
Moyenne		3,61	4,39	4,28	4,33	4,33	2,47	3,11
Ecart type		1,076	,599	,701	,676	,717	1,424	1,326

Table de fréquences

B1

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	موافق غير	8	22,2	22,2	22,2
	محايد	6	16,7	16,7	38,9
	موافق	14	38,9	38,9	77,8
	بشدة موافق	8	22,2	22,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B2

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	2	5,6	5,6	5,6
	موافق	18	50,0	50,0	55,6
	بشدة موافق	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B3

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	13,9	13,9	13,9
	موافق	16	44,4	44,4	58,3
	بشدة موافق	15	41,7	41,7	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B4

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	4	11,1	11,1	11,1
	موافق	16	44,4	44,4	55,6
	بشدة موافق	16	44,4	44,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B5

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	محايد	5	13,9	13,9	13,9
	موافق	14	38,9	38,9	52,8
	بشدة موافق	17	47,2	47,2	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B6

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غ	12	33,3	33,3	33,3
	موافق غير	9	25,0	25,0	58,3
	محايد	6	16,7	16,7	75,0
	موافق	4	11,1	11,1	86,1
	بشدة موافق	5	13,9	13,9	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

B7

		Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	بشدة موافق غ	5	13,9	13,9	13,9
	موافق غير	7	19,4	19,4	33,3
	محايد	10	27,8	27,8	61,1
	موافق	7	19,4	19,4	80,6
	بشدة موافق	7	19,4	19,4	100,0
	Total	36	100,0	100,0	

الفـهـرس

قائمة المحتويات	رقم الصفحة
الإهداء	-
الشكر	-
ملخص	-
قائمة المحتويات	I
قائمة الجداول	II
قائمة الاشكال	III
قائمة الملاحق	VI
المقدمة	أ-د
الفصل الأول: الأدبيات النظرية والمفاهيمية لمتغيرات الدراسة.	23-1
المبحث الأول: الإطار النظري للتدقيق المالي واتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	2
المطلب الأول: ماهية التدقيق المالي	2
الفرع الأول: مفهوم التدقيق المالي.	2
الفرع الثاني: أهداف التدقيق المالي في المؤسسة الاقتصادية.	3
الفرع الثالث: معايير وأصناف التدقيق المالي.	4
المطلب الثاني: واقع عملية اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	7
الفرع الأول: مفهوم ومدلول اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	7
الفرع الثاني: أسس وأنواع اتخاذ القرار في المؤسسة الاقتصادية.	8
الفرع الثالث: تقارير المدقق المالي وأثرها على نوع وجودة القرارات المتخذة.	13
المبحث الثاني: عرض وتقييم الدراسات السابقة للموضوع.	20
المطلب الأول: عرض الدراسات السابقة.	20
المطلب الثاني: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة.	22
الفصل الثاني: دراسة تطبيقية حول أثر تقارير المدقق المالي على عملية إتخاذ القرار	40-24
المبحث الأول: الطريقة الإستبيانية والدراسة الإحصائية المستعملة.	26
المطلب الأول: مراحل الطريقة الإستبيانية.	26
المطلب الثاني: الدراسة الاحصائية المستعملة.	28
المبحث الثاني: التحليل الاحصائي واختبار الفرضيات.	29
المطلب الأول: خصائص عينة الدراسة والنتائج الإحصائية المتوصل إليها.	29
المطلب الثاني: اختبار الفرضيات وتحليل أثر تقارير المدقق المالي على عملية إتخاذ القرار.	37
الخاتمة	41
المراجع	44
الملاحق	46
الفهرس	60